مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٨)

الخروج عند الزيدية

إعداد

د/ عثمان محمد عثمان

مدرس الفلسفة الإسلامية

كلية التربية بالعريش - جامعة قناة السويس

السنة ٢٤ العدد (٩٢) يناير ٢٠١٣م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- maii: rgfa2012@ Gmaii.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الخروج عند الزيدية

د/عثمان محمد عثمان
مدرس الفلسفة الإسلامية
كلية التربية بالعريش / جامعة قناة السويس

ملخص بحث الخروج عند الزيدية

يعد فكر الخروج على الحاكم من أكثر الموضوعات الشائكة التي ألف المفكرون الإسلاميون الابتعاد عنها لذلك لاغرابة إننا لا نجد حرفا واحدا في فكر أهل السنة والجماعة يدعو إلى الخروج وحجتهم في ذلك وحدة الجماعة وعدم شق عصا الطاعة وما إلى ذلك من حجج تبرر عدم خوضهم ذلك المعترك.

فما هي الأسباب التي دعت الزيدية وهى اقرب الفرق الى اهل السنة والجماعة كما يقول جولدتسيهر إلى الخروج.

يحاول البحث الإجابة على هذا التساؤل وغيره من التساؤلات التي تفرض نفسها مثل ماأوجة التشابه والاختلاف بين خروج الزيدية والخوارج؟

ولعل أهم ما يستجلب النظر إليه هو ما انفردت به التجربة الزيدية في الخروج بما يميزها عن غيرها من الفرق الأخرى التي نادت وتنادى بالخروج على مر العصور حتى وقتنا هذا.

حاول الباحث إلقاء الضوء على التجربة الزيدية في الخروج بما تحمله في طياتها من أمر بالمعروف وتأليف قلوب المسلمين وعدم زرع بذور الفرقة بين المسلمين.

وان الهدف الاساسى هو التغيير من اجل الإصلاح وليس كرها وحقدا ودمارا كما يفعل الخوارج وأتباعهم قديما وحديثا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المقدمة

تأصلت فكرة الخروج عند الفرق الاسلامية، واختلفت هذه الفكرة اعتقادا وتطبيقا من فرقة لاخرى حسبا للمبادئ التى قامت عليها تلك الفرق. فاذا كانت فرقة أهل السنة والجماعة ترفض فكرة الخروج سعيا وراء وحدة الجماعة وخوفا مناثارة الفتن، وما يترتب عليها من فرقة وانشقاق نجد بعض الفرق الاخرى كالخوراج والزيدية.. قد نادوا بالخروج ،بل انبرى كل منهم لتحقيقه كل حسب ما يعتقده فى هذا المبدأ.

وهكذا اختلف هذا المبدأ شكلا ومضمونا، فكرا وتطبيقا، ومن ثم رأيت أن أتناول فكرة الخروجعند الزيدية بالدراسة والتحليل حتى يتبين الأسس التى اعتمدت عليهاا لزيدية فى الخروج،، وهل دافعهم فى الخروج هو الوصول الى ما تقرره الشريعة من أن الدافع وراء الخروج كان غير ذلك؟

وفى محاولة للرد على هذه التساؤلات استخدمت المنهج التحليلي التاريخى النقدى المقارن، وحاولت الالتزام بالموضوعية، والا نتجنى على مذهب لحساب مذهب اخر.

ويتكون البحث من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة كالآتى:-

الفصل الاول: وعنوانه زيد والزيدية.

ويتكون من مبحثين.

المبحث الاول: زيد الشهيد

المبجث الثانى: الزيدية

الفصل الثانى: وعنوانه أسباب وانواع الخروج.

ويتكون من مبحثين

المبحث الاول: أسباب الخروج عند الزيدية.

المبحث الثانى: أنواع الخروج عند الزيدية.

الفصل الثالث: وعنوانه الخروج بين الخوارج والزيدية.

خاتمة تضم ما توصل اليه الباحث من نتائج.

وبالله تعالى التوفيق،،،،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الأول

زيد والزيدية

المبحث الأول

زيدالشهيد

هو زيد علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، ويقال له "زيد الشهيد"(١).

ولد عام (٨٠ هـ) توفي أبوه وهو في الرابعة عشرة ، وتولي رعاية أخوه محمد الباقر ، وكان لمحمد الباقر ولد في مثل عمر "زيد" هو "جعفر الصادق" (ت : ١٤٨هـ)(٢).

نشأ زيد وترعرع في البيت العلوي فأبوه "علي زين العابدين" بقية السلف من أبناء الحسين ، لأنه عاش بعد أن قتل آل البيت في "كربلاء" ، وقد اشتهر الإمام علي زين العابدين في ربع الحجاز ، بالنبل والسمو والرحمة والعطف ، وسما إلي مكانة في قلوب الناس لم تصل إليها مكانة الخلفاء(٣).

وقد تعلم زيد عن أبيه علم الفقه ورواية الحديث ، وكان يروي الحديث من التابعين، ثم تولي تعليمه بعد موت أبيه أخوه "محمد الباقر (ب:١١٤هـ) ، وكان إماماً في الفضل والعلم ، أخذ عنه كثيرون من العلماء فكان يقصده أئمة الفقه الإسلامي : كسفيان الثوري ، وسفيان بن عينه ، وأبو حنيفة النعمان شيخ فقهاء العراق؛ ، كما نال فضل الإمامة العلمية ، حتي أنه كان يحاسب العلماء علي أقوالهم ، وما فيها من خطأ وصواب.كما تلقي العلم عن عبد الله بن الحسن ، وكان عالماً فاضلاً جليلاً

---

(١) الطبري : تاريخ تاريخ الأمم والملوك، ت محمد ابو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة ،ط٤، ١٩٦٣ ، ٢٠٨/٢.والنشار(سامي): نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ط٧، ١٤٧/٢. وكامل مصطفي الشيبي : الفكر الشيعي والنزعات الصوفية ، مكتبة النهضة ، بغداد ، د.ت، ص١٥.

(٢) أبو زهرة :تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت ، ص٦٠٧.

(٣) النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، مرجع سابق ، ١٥٠/٢.

(٤) أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦٤٠).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تتلمذ علي يديه أبو حنيفة النعمان (ت : ١٥٠هـ) وروي عنه جمع من المحدثين منهم مالك رضي الله عنه وسفيان الثوري[٥].

جمع زيد علم آل البيت وغيرهم من تلك الصفوة من علماء العلويين وكان يتلقي من غيرهم من التابعين الذين كانوا يعقدون مجالس رواياتهم وتخريجهم وإفتائهم من مسجد رسول الله صلي الله عليه وسلم. ولم يكتف "زيد (ت: ١٢٢هـ)" بهذه الحصيلة العلمية بل خرج يطلب العلم في شتي نواحيه وحيثما وجده ، فالتقي بواصل بن عطاء (ت:١٣١هـ) في البصرة ، وتدارس معه مذاهب المعتزلة ، ثم أخذ يتنقل في أقاليم العراق والحجاز.

واستقر زيد بالمدينة وجاء الطلاب من كل مكان يتلقون عنه العلم. وكان من اعلم الناس بقراءات القرآن الكريم[٦]. وقد بلغ من العلم الذروة حتي أعده "الحاجظ" من خطباء بني هاشم ، وقد قال فيه أبو حنيفة شاهدت زيد بن علي (ت: ١٢٢هـ) فما رأيت في زمانه أفقه منه ، ولا أسرع منه جواباً ، ولا أبين قولاً.. لقد كان منقطع القرين[٧]. وقد قال فيه أيضاً عبد الله ابن الحسن : "لم أر فينا ولا في غيرنا مثله"[٨].

هذه صورة موجزة عن نشآة الإمام "زيد بن علي زين العابدين" صاحب النسب الرفيع ، إذ جده من قبل أمة (النبي صلي الله عليه وسلم) ، وجده من قبل أبيه (علي بن أبي طالب) وقد صقلته النشآة الصالحة ورفعته فجمع بين النظر والعمل علي نحو متكامل فكان غاية في الفصاحة والبلاغة والبراعة حتي شبه بالإمام علي[٩].

وكان في العمل زاهداً شجاعاً مقداماً لا يتردد في تطبيق ما يؤمن به ولعله كان أول علوي جاهر بانتحاله مذهباً من المذاهب ، فإليه ينسب المذاهب الزيدي.

---

(٥) أبو زهرة : الإمام زيد حياته وعصره ،اراؤه الفقهية ، دار الفكر العربي ، د.ت ،كذلك تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦٠٨.

(٦) الشهر ستاني : الملل والنحل ، ت احمد فهمي ، دار السرور بيروت ، ط١٩٨٤، ١/٠ انظر أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦٠٩،

(٧) الزركلي : الإعلام ، ٤١٩/٣.

(٨) أبو زهرة : تاريخ المذاهب ، ص٦٠٨.

(٩) احمد صبحي : الزيدية ، الزهراء للإعلام العربي ، ط٢ ، ١٤٠٤ ، ص٢٧٠ ، أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦٠٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

الزيدية

تعد الزيديه من أكثر فرق الشيعة اعتدالاً ، وأقربهم إلي أهل السنة والجماعة[٠] ، وذلك الحكم علي هذه الفرقة صار معلوماً لدي جميع الاتجاهات الفكرية لا سيما المستشرقين فهذا "حولدتسيهر" يقرر أن الزيدية هي الحزب الشيعي المعتدل حيال أهل السنة والجماعة[١].

هذا وإن كانت معظم الآراء تتفق علي أن الزيديه هي إحدي فرق الشيعة فإن البعض[٠] يخالف هذا الأمر ويذهب إلي أن زيد بن علي (ت: ١٢٢هـ) وهو صاحب الزيديه "لم يكن شيعياً علي الإطلاق ، ولم تكن حركته للشيعة وإنما هي حركة إسلامية استهدفت الخروج علي الإمام الظالم من عالم من علماء المسلمين يمتاز عن غيره من العلماء بأنه من دوحة النبوة ومن أبناء علي عليه السلام[١٢].وإذا كان النشار يفصل بين "الزيدية" و"الشيعة" فإن صاحب "الشيعة في الميزان "يري أن "الزيدية" ليسوا من فرق الشيعة ، كما أنهم ليسوا من السنة ولا من الخوارج ، وأنهم طائفة مستقلة بين السنة والشيعة ، ويدلل علي هذا القول "بأن الزيديه ليست من الشيعة لأنهم لا يوجبون النص علي الخليفة ، وليسوا من السنة ولا من الخوارج لأنهم حصروا الإمامة في ولد فاطمة[١٣].

---

(٠) ينظر في ذلك: أحمد صبحي : الزيدية ، مرجع سابق، ص٥٦. و محمد حسين آل كاشف الغطاء : أصل الشيعة وأصولها ، صححها نور الدين مشرف ، مكتبة عرفان ، بيروت : ص١٠٣ ، ١٠٤. أيضاً النوبختي : فرق الشيعة ،دار الأضواء ، بيروت ، لبنان ، د.ت، ص٢٢٤

(١) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ، تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية، ت محمد يوسف موسى وآخرين ،دار الكاتب المصري ، القاهرة ١٩٤٦، ص٢١٢،٢١١.

(١٢) اقتصت الدكتور علي سامي النشار في كتابه نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام

(١٣) النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام، مرجع سابق ، ١٥٦/٢ بتصرف.

(٠) محمد جواد مغنية :الشيعة والحاكمون ، دار مكتبة الهلال ، د.ت ص١٣٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وسواء أكانت "الزيدية" من "الشيعة" أو هي فرقة مستقلة بذاتها لا تنتسب إلي إحدي الفرق بينما تنسب* إليها بعض الفرق ، فإن الزيديه هم أصحاب زيد بن علي زين العابدين (ت:١٢٢هـ) الإمام الفاطمي ، والذين ساقوا الإمامة في ولد فاطمة عليها السلام، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة في غيرهم.

هذا ويقال أن نشأة "الزيديه" ترجع إلي أن قوماً من أهل الكوفة حضروا إلي الإمام "زيد" ، بالمدينة يحرضنه علي الخروج لقتال الأمويين ، وقد بايعه حوالي أربعين ألفاً علي جهاد الظالمين والدفاع عن المستضعفين ، إلا أنه عندما اشتد القتال بينهم وبين عدوهم – من ملوك بني أمية – حتي أخذوا يتجادلون ، وكان أن ذهب بعضهم إلي الإمام "زيد" قائلاً : ما قولك يرحمك الله في أبي بكر وعمر ؟ فأجاب رضي الله عنه : "ما سمعت أحداً من أهل بيتي تبرأ منهما ، وأنا لا أقول فيهما إلا خيراً. فقالوا : فلم تطالب إذن بدم أهل البيت ؟ أجاب إن أشد ما أقول فيمن ذكرتم إنا كنا أحق بهذا الأمر ، ولكن القوم استأثروا علينا به ، ودفعونا عنه ، إلي أن قالوا : فلما تقاتل إذن ؟ قال : إن هؤلاء ليسوا كأولئك ، إن هؤلاء الظالمون لي ولأنفسهم[١٤] ، ففارقوه ونكثوا عن بيعته وقالوا سبق الإمام ، فقال لهم "زيد" : رفضتموني. بمعني أنهم رفضوا الإمام "زيد" ، ونكثوا عن بيعتهم له ، حينما علموا من مقالته أنه لا يتبرأ من الشيخين.... [١٥] ، ومنذ ذلك الحين سمي هؤلاء بالرافضة [١٦].

أما من بقي مع الإمام ووافق علي رأيه في الشيخين ، أطلق عليهم الزيديه.

إلا أن هناك من أرجع النشأة إلي سبب آخر – لا يبعد كثيراً عما سبق – فنجد فلهوزن يذهب إلي أن خروج هؤلاء عن طاعة الإمام "زيد" ورفضهم إياه ، "إنما جاء نتيجة لإحساسهم أن زيداً لم يكن متمسكاً بحقوقه كما يجب. إذ إنه كان يتولي

(*)تنسب إلي الزيديه كل من الجارووديه ، السليمانية ، الصالحية أو البترية (أنظر الأيجي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٣. أنظر الأسفراييني : التبصير في الدين ، ص١٧. أنظر الرازي : اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ، ص. أنظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٥٥/١ ، ٢٥٦.

(١٤) أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦١٣ ، انظر الأسفراييني : التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ت محمد زاهد الكوثري ، مكتبة نشر الثقافة اسلامية ط،١٩٦٠ ، ص١٨.

(١٥) انظر ابن كثير : البداية والنهاية ، ٣٣٠/٩. أنظر الطبري تاريخ الطبري ، ٣٧١/٧. وانظر ابن تيمية : منهاج السنة النبوية ، ٨/١. وأنظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٥١/١. أنظر أيضاً أبن خلدون : المقدمة ٢٠٩/٣ ، ٢١٠.

(١٦) البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص٢٥. أنظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ١٥٩/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الشيخين: أبا بكر وعمر فيري إنهما خليفتان شرعيان – وهذا القول علامة مميزة له ولغالبيه أنصاره من الكوفة – أو علي الاقل امتنع من القول بأنهما مغتصبان للخلافة"[١٧] ، حيث إنه بناء علي هذا الرأي ومن وجهة نظر هؤلاء يمكنه ألا ينكر بني أمية[١٨].

وبالرغم من ذلك إلا إن هناك رأياً ثالثاً يرجع النشأة إلي أن قوماً بايعوا الإمام زيد فلما بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب من بايع زيداً ويعاقبهم خافوا علي أنفسهم فخرجوا من بيعته ورفضوه[١٩]. وآثروا بذلك الدنيا علي الآخرة ، وانشقوا بذلك علي الإمام ، إلا أن من تبقي مع الإمام وعلي مبائه في الجهاد والخروج فسموا الزيديه.

وبالرغم من ذلك فهناك اتفاق بين مفكري الإسلام علي أن الزيديه إنما نشأت منذ انقسام أتباع زيد إلي شيعة تتفق معه في الفكر والعمل ، وإلي روافض رفضته فكراً واتجاهاً ، وبالتالي رفضت ما نادي به وما خرج من أجله.

ومما سبق نلاحظ أن الاتجاهات الثلاثة السابقة ، وإن كانت تختلف اختلافاً صورياً ، فأن مضمونها واحد وهو أن النشأة يمكن أن نرجعها بلا ريب إلي موقف أصحاب "زيد" حينما تولي الشيخين.

ودليلنا علي ذلك اتفاق مفكري المسلمين علي أن الزيديه إنما نشأة منذ انقسام أتباع زيد إلي شيعه تتفق معه في موقفه من الشيخين وإلي روافض تختلف معه في توليه الشيخين.

والحقيقة إننا نتفق مع هذا التاريخ لنشأة الزيدية ومن ثم نختلف مع ما قرره "صاحب الخوارج والشيعة" من "أن فرقة الزيديه إنما نشأت بعد مصرع الإمام زيد والذي أحدث مصرعه تغيراً عندهم – أو عند بعضهم – الذين وعدوه بالإخلاص ولم يفوا بوعدهم ، فأصبحوا له أنصاراً صادقين... [٢٠]. لأنه لو كان الأمر كذلك فماذا يسمي المخلصون "لزيد" منذ أن بايعوه علي الخروج ، واعتنقوا ما نادي به من آراء من توليه للشيخين وخروج علي الإمام الجائر.

---

(١٧) يوليوس فلهوزن : الخوارج والشيعة احزاب المعاضة السياسية الدينية في صدر الإسلام، ت عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٦ ، ص١٧٩.

(١٨) يوليوس فلهوزن : الخوارج والشيعة ،مرجع سابق ، ص١٧٩.

(١٩) د. محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم . المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، د.ت ، ٧٥/٢ ، ٧٦ عن أقوال يحي بن الحسين.

(٢٠) يوليوس فلهوزن : الخوارج والشيعة ، مرجع سابق ، ص٢٦١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

حيث إنه بسبب هذين المبدأين انشقت "الروافض" عن "الزيديه" ، وبالتالي انفصلت "الزيديه" كفرقة عن الروافض كاتجاه يلعن ويسب الصحابة ولا يري خروجاً إلا مع الغائب المنتظر .

أما إذا اتجهنا إلي الأصول التي قامت عليها "الزيدية" فنجدها محصورة في أربعة أصول هامة تجمع هذه الفرقة ، وتجمع كل من اعتقد بها تحت لواء الزيديه وهي كالأتي:

إمامه المفضول مع بقاء الأفضل ، الإمامة في أولاد فاطمة عليها السلام ، عدم عصمة الأئمة* ، تجويز خروج إمامين في قطرين يستجمعان شروط الإمامة ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة(٢١).

وأخيراً إذا ما أردنا أن نقيم هذه الفرقة علي ضوء ما ذكرناه من مقومات أساسية لنشأتها. نجد أن الزيديه قامت لتحقيق مبدأ إسلامي عظيم هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، يتضح ذلك جلياً من قول الإمام زيد : "الحمد لله الذي أكمل لي ديني ، والله إني كنت استحي من رسول الله صلي الله عليه وسلم أن أرد عليه الحوض غداً ولم أمر في أمته بمعروف ولم انه عن منكر(٢٢).

وإذا ما تعمقنا في موقف الإمام حينما يقول بإمامه المفضول في حالة وجود الفاضل منعاً لما يترتب عليه من لعن وسب لصحابة أجلاء ، فهو هنا يأمر بمعروف حينما يتولي المفضول – الشيخين – وينهي عن منكر حينما يقول بصحة إمامة المفضول.

وإذا ما كان لبعض الفرق شعاراً ومعتقداً وفكراً متميز بم وتجعلهم علي اختلاف مع غيرها من الفرق ، فالمعتزلة علي سبيل المثال ، كان شعارها العقل وتميزوا بأنهم أهل العدل والتوحيد ، والمرجئة كان شعارها لا يضر مع الإمام معصية ولا ينفع مع الكفر طاعة وتميزوا بإرجاء الحكم علي فاعل الكبيرة ، والخوارج كان شعارها لا حكم إلا لله وتميزوا بالخروج غير الهادف دونما تمييز بين إمام حق أو إمام باطل ، والروافض كان شعارها سب الصحابة وتميزوا بالقل بالعصمة والنص ، فإن الزيديه كان شعارها "الخروج" علي الإمام الجائر ، وأن يكون الداعي للخروج

(*) هناك من الزيديين من يقول بعصمة أهل الكساه الخمسة (محمد صلي الله عليه وسلم وفاطمة والحسن والحسين وفقاً لآية المباهلة في سورة آل عمران).

(٢١) انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٤٩/١. و النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ١٦١/٢ ، ١٦٢. و يوليوس فلهوزن : الخوارج والشيعة ، ص٣٩ ،وابن النديم : الفهرست ، ٤٥٦/٢.

(٢٢) محمد بن الطقطقي : تاريخ الدولة الإسلامية ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت : ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م، ص١٣٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فاطمياً ، واتخذوا من كلمة يا منصور مفتاح لتجمعهم حين التأهب والاستعداد للقتال ، وكأنهم يستغيثون بالله لنصرتهم علي الجور والظلم ، كما تميزت بالقول بجواز إمامة المفضل مع بقاء الأفضل*.

بإنتهائنا من الحديث عن نشأة الزيديه ، يجب علينا أن نتعرض بإختصار شديد إلي أهم فرقها حيث أن الزيديه انقسمت إلي ثلاث فرق كبري هي كالآتي :

١- الصالحية أو التبرية :

هم أصحاب الحسن* بن صالح بن حي (ت:١٦٨هـ) ، وأصحاب "كثير النواء" سموا بترية لأن كثيراً كان يلقب بالأبتر.

زعموا أن علياً أفضل الناس بعد رسول الله صلي الله عليه وسلم ، وأولاهم بالإمامة ، وأن بيعة أبي بكر (ت:١٣هـ) ، وعمر (ت:٢٣هـ) ليست بخطأ لأن علياً ترك لهما ذلك ، ويقفون في عثمان (ت:٣٥هـ) وفي قتلته ، ولا يقدمون عليه بإكفار. وينكرون رجعة الأموات إلي الدنيا* ، ولا يرون لعلي – كرم الله وجهه – إمامة إلا حين بويع[٢٢].

(*)القول بإمامة المفضول عندهم ليست مطلقة وإلا جازت إمامة الأمويين ، فلم الخروج عليهم إذن ، وإنما هي فقط خاصة بأبي بكر لمنع الطعن فيه وفي خلافته.ينظر عبدالقادر البحراوي ، الخوارج ، دار المعرفة الجامعية ، الأسكندرية ط١٩٩٢

(*)كان من كبار الزيديه وعظمائهم وعلمائهم ، وكان فقيهاً متكلماً ، له من الكتب كتاب التوحيد ، وكتاب إمامة ولد علي من فاطمة ، كتاب الجامع في الفقه ، وقد امتدحه أهل السنة ، بل وعدته الصوفية أحد رجالها ، وإن عاب عليه سفيان الثوري رأيه في الخروج ومن ثم جاء قوله : ذات رجل يري السيف علي الأمة ، وكان هو وأخوه "علي" وأمهما من العباد ، فقد قسموا الليل ثلاثة أجزاء ، فكان كل واحد يقوم ثلثا ، فماتت أمهما فاقتسموا الليل بينهما ، ثم مات "علي" فقال الحسن بالليل كله. وقال أحد صحابه: ما رأيت أحداً الخوف أظهر علي وجهه من الحسن (ابن حجر : تهذيب التهذيب دائرة المعارف النظامية ، الهند ،ط١ ، ١٣٢٥هـ نسخة مصورة ، ٢/٢٨٥. ٢٨٥. انظر محمد بن اسحق ابن النديم : الفهرست ، المطبعة الرحمانية ، مصر : ١٩٤٨م ، ص٢٥٣.)

(*)ذلك في مقابل السبئية التي ادعت أن علي لم يقتل وانما رفع إلي السماء كعيسي بن مريم وأنه سينزل الأرض وينتقم من أعدائه (الشهرستاني : الملل والنحل ، ١/ ٢٨٧. البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص٢٠٥ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧).

( ) انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ١/٢٥٥. انظر البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص١٢٤ ، ١٢٥. انظر الإيجي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٣. وانظر الأسفراييني : التبصير في الدين ، ص١٧. وانظر الرازي : اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢- السليمانية :

هم أصحاب "سليمان" بن جرير الزيدي كان يقول إن الإمامة شوري فيما بين الخلق ، ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول مع وجود الأفضل.

وأثبت إمامة أبا بكر وعمر باختيار الأمة حقاً واجتهاداً ، وربما كان يقول إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي (ت:٤٠هـ) خطأ لا يبلغ درجة الفسق – كما ذهبت إلي ذلك الصالحية من الزيدية غير أنه طعن في عثمان للأحداث التي أحدثها ، وكفره بذلك وكفر عائشة ، والزبير وطلحة بإقدامهم علي قتال علي- وهنا يكون متفقاً مع الخوارج – وقال بإمامة المفضول مع بقاء الأفضل ، وتابعه علي ذلك قوم من المعتزلة[٢٤].

٣- الجارودية :

أصحاب أبي الجارودات (ت: ١٥٠هـ)* زعموا أن النبي صلي الله عليه وسلم نص علي علي بالوصف دوق التسمية ، والإمام بعده علي ، والناس قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر (ت: ١٣هـ) باختيارهم ، فكفروا بذلك – وبذلك يكون قد اختلف في هذا الأمر عن صاحبي الصالحية والسليمانية – وقد خالف أبا الجارود في هذه المقالة إمامة زيد بن علي (ت: ١٢٢هـ) ، فإنه لم يعتقد بهذا الاعتقاد[٢٥].

(*)كان يكفر عثمان لما أحدث من الأحداث التي نقم عليها من أجلها الناقمون من الثائرين في الأمصار ، وأنكر علي الشيعة التقية والبداء ، ورأي أن الإمامة تنعقد بالشوري والاختيار وجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل (الأسفرايني : التبصير في الدين ، ص١٧ ، الشهرستاني : الملل والنحل ، ١٥٩/١. البغدادي : الفرق بين الفرق ، ص٣٢).

(٢٤) انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٥٥/١ وما بعدها. انظر الرازي : اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مراجعة وتحرير على سامي النشار ،مكتبة النهضة المصرية،١٩٣٨ ، ص. انظر الأسفرايني : التبصير في الدين ، ص١٧. انظر الأيجي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٣ ، ،.

* هو أبو الجارود زياد بن المنذر الهمزاني ويقال النهري والثقفي الأعمي الكوفي ، وهو كذاب ، ليس بثقة وكان رافضياً يضع الحديث في مثالب رسول الله صلي الله عليه وسلم كما يروي في أهل البيت رضي الله عنهم ، أشياء ما لها أصول. وهو من المعدودين من أهل الكوفة الغاليين ، (ابن حجر : تهذيب التهذيب ، ٢٨٦/٣).

(٢٥) انظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ١٢٥٧. انظر الرازي : اعتقاد فرق المسلمين والمشركين ، انظر الأسفرايني : التبصير في الدين ، ص١٧. انظر الأيجي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٣..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثاني

الخروج اسبابه وانواعه

المبحث الأول

أسباب الخروج عند الزيديه

بعد أن تناولنا الحديث عن نشأة الزيديه وأهم فرقها نتحدث عن أسباب الخروج عندهم والتي نرجعها إلي طلب العدل ومحاولة القضاء علي الظلم ، طبقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ذلك المبدأ الإسلامي العام الذي لا يحق لنا أو لغيرنا أن ينسبه إلي فرقة بعينها وإنما ينسب مجازاً إلي من حاول تطبيق هذا المبدأ من الفرق الإسلامية – الخوارج والزيديه والمعتزلة – مع الاختلاف بينهم في التطبيق.

هذا وقد استخدم الزيديون هذا المبدأ الإسلامي للقضاء علي ملوك بني أمية.

هذا ومحاولة القضاء علي ظلم بني أمية وما استحدثوا من بدع لا تمت للإسلام ولا المسلمين بصلة.

فالجدير ذكره أن الحكم الأموي لهم يبدأ بعد وفاة الإمام علي (ت: ٤٠هـ) وإنما بدأ في عهد عثمان* (ت: ٣٥هـ) الخليفة الثالث لمسلمين ، إذ يذكر الإمام الزيدي أحمد* بن سليمان (ت : ٥٦٦هـ) أن بدء تولي بني أميه أهل الظلم لأمور

---

* لم يات عثمان منكراً لا في أول الأمر ولا في آخره من كلمات القاضي أبو بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ) عن تبرئة عثمان خليفة المسلمين مما نسب إليه من مظالم ومناكير في أثناء ولايته – ولمزيد من الإطلاع انظر كتابه العواصم من القواصم ،أبو بكر بن العربي، تحقيق محب الدين الخطيب،المطبعة السلفية ، مصر ، د.ت ص٦٠ وما بعدها

*هو الإمام المتوكل علي الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي ، ابن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي يحي بن الحسين ، الحسني اليمني ، وأمه فيما يذكر الزحيف صاحب مخطوط مآثر الابرار من نسل الإمام الهادي أيضاً. ولد ببلاد حاشد سنة ٥٠٠هـ حيث نشأ بها ودرس علي أيدي كبار العلماء. فقد أخذ العلم عن الحسن بن محمد من ذرية الإمام المرتضي محمد بن الهادي ، وعن الفقيه عبد الله بن علي العيسي ، وعن الشيخ اسحق بن أحمد ابن عبد الباعث ، إمام جامع صعدة وخطيبه ، وكان ذكياً شاعراً بليغاً ، زاهداً عابداً شجاعاً مجاهداً ، وكانت له مواقف مشهورة ضد الباطنيه ، توفي في ربيع الثاني ٥٦٦هـ. (انظر د. عبد الفتاح أحمد فؤاد : الإمام الزيدي أحمد بن سليمان ، وآراؤه الكلامية ، دار الدعوة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٧م ، ص١٢٧ وما بعدها).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المسلمين بدأ بتولي الخليفة عثمان ابن عفان (ت: ٣٥هـ) والذي صارت الخلافة إليه بعد وفاة عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) فغلا في الدين ، وأذل المسلمين ، وأعز الفاسقين[٢٦].

كما ذهب صاحب الطبقات إلي ان ملوك بني أمية قد خالفوا العقيدة الإسلامية فمعاوية خالف الكتاب والسنة التي تنص علي ذهاب خمس مال الغنيمة إلي بيت المال وتقسيم الأربعة أخماس بين الجند المشتركين في الحرب والقتال. فأمر باستخراج الذهب والفضة من مال الغنائم واختص بها نفسه ثم قسم باقي المال حسب القاعدة الشرعية[٢٧].

وكان من تبديل معاوية لسنة رسول الله صلي الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين – من بعده – ما ذكره ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) من أن معاوية بدل دية المعاهد والتي كانت مساوية لديه المسلم إلي النصف وأخذ النصف وأخذ النصف الآخر لنفسه[٢٨] ، فضلاً عما قاله صاحب الخلافة والملك من مخالفة عاوية للشريعة بإلحاقه "زياد بن سمية"*بنسبة وهذا الفعل وإن كان مكروهاً من الناحية الأخلاقية فإنه عمل غير مشروع البتة من الناحية الدينية إذ أن الشريعة الإسلامية لا تثبت نسباً من الزنا[٢٩].

وكما خالف معاوية كتاب الله وسنة نبيه ، استن من السنن القبيحة ، ما أساء إليه ولم يشئ إلي من قصده ، إذ سن معاوية لعن علي رضي الله عنه علي

---

(٢٦) د. عبد الفتاح أحمد فؤاد : الإمام الزيدي أحمد بن سليمان، مرجع سابق ، ص١٢٧ وما بعدها.

(٢٧) ابن سعيد : ٢٨/٧ ، ١٩. انظر ابن كثير : البداية والنهاية ، ٢٩/٨. وانظر الطبري : تاريخ الطبري ، ١٨٧/٤.

(٢٨) ابن كثير، البداية والنهاية ، ١٣٩/٨.

*كان زياداً ابن جارية من الطائف اسمها سمية ، ويقول الناس أن أبا سفيان – والد معاوية – كان زني بها في الجاهلية فحملت منه ، متعللين بإشارة أبو سفيان مرة إلي ذلك ، ولكنه لم ينسبه إلي أولاده ، فنسبه معاوية إليه ، وجاء بشهود ، شهدوا أن والده قد زني بسمية وأن زياداً ابن غير شرعي لأبيه ، وعلي هذا أقره أخاله وواحد من أهل بيته ، رغم اعتراض أخته السيدة "أم حبيبه" أم المؤمنين وذلك لما ظهر لهذا الفتي من كفاءات غير عادية إذ كان حكيماً مخططاً وقائد حربي من أعلي طراز. مخالفاً في ذلك قول رسول الله صلي الله عليه وسلم : الولد للفراش وللعاهر الحجر. (ابو الأعلى المودودي : الخلافة والملك، ت احمد ادريس ، دار القلم ، الكويت ، د.ت ، ص١١٤).

(٢٩) المودودي : الخلافة والملك، مرجع سابق ، ص١١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المنابر في المساجد[٣٠]. وأمر ولاته بذلك فكانوا يعلنون علي – وهو أحب أقرباء رسول الله صلي الله عليه وسلم إلي قلبه الشريف – من فوق منبر المسجد النبوي نفسه ، وأمام الروضة النبوية ن دون مراعاة لوجود أقرب أقربا الإمام في المسجد[٣١].

ولا يفوتنا ونحن في هذا الصدد أن نقول : "إن سب أي شخص بعد وفاته أمر مجاف للأخلاق الإنسانية ، فضلاً عن مجافاته للشريعة ، كما أن خلط خطبة الجمعة علي وجه الخصوص بمثل تلك النداءات كان – من وجهة نظرة الدين والأخلاق – عملاً فظاً شديد القبح"[٣٢].

والحقيقة أن سب الإمام علي ولعنه علي المنابر لم يتوقف إلا بعد أن تولي الخلافة الخليفة العادل "عمر بن عبد العزيز" (ت: ١٠١هـ) ، إذ بدل هذه السنة كما بدل غيرها من السنن القبيحة التي سنتها عائلته ، ومنع سب الإمام علي ، وفقاً لقوله تعالي : إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربي وينهي عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون"[٣٣].

وبالإضافة إلي ما خالفه معاوية من كتاب وسنة ، خالف ما سار عليه الخلفاء الراشدين – وخصوصاً عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) – من سيرة قوامها لقوله العدل بين الناس ، والرحمة بالضعيف ، وإنصاف المظلوم ولو من أولي الأمر ، وذلك برفع – معاوية – ولاته فوق القانون وفوق الرعية ، ورفضه رفضاً قاطعاً محاسبتهم حسب أحكام الشريعة علي ظلمهم ، حتي بعد أن استغاث البعض به من ظلم ولادته ، مخالفاً ما سار فيه عمر بن الخطاب ، من مساواة بن الحكام

---

(٣٠) محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم، مرجع سابق ، ، ص٥٢٣.
(٣١) انظر ابن كثير : البداية والنهاية ، ٢٥٩/٨. أنظر أيضاً الطبري : تاريخ الطبري، ١٨٨/٤.
(٣٢) أبو الأعلي المودودي : الخلافة والملك، مرجع سابق، ، ص١١٣.
* النحل : ٩٠.
(٣٣) انظر السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص٢٢٨ ، انظر محمود مقديسي ، نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ت علي الراوي ومحمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان،ط١ ،١٩٨٨ ، ٢٩٩/١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

والمحكومين[٣٠] ، إذ خطب في الناس قائلاً : يا أيها الناس إني بعثت عمالي هؤلاء ولاة بالحق عليكم ولم استعملهم لصيبوا من ابشاركهم ولا من دمائكم ولا من أموالكم ، فمن كانت له مظلمة عند أحد منهم فليقم[٣١].

والحقيقة أن المظالم كثيرة في عهد معاوية ، لم يشهد الناس لها مثيلاً من قبل عهد أي من الخفاء الراشدين الذين سبقوه في الولاية ، وما أردت بسردي هذا لبعض هذه المآسي ، إلا أن أوضح أن الحسين بن علي رضي الله عنه قد خرج علي بني أمية آمراً بمعروف ناهياً عن منكر ليس طمعاً في خلافة ، ولكن ليبدل الظلم بالعدل والمساواة.

ولم يكن الحسين وحده من أحس بهذا الظلم الواقع علي الأمة وحاول أن يغيره ، بل أن الخوارج والمعتزلة" قد كثر خروجهم علي بني أمية أيضاً. ومن الغريب أن الحسن البصري قد نهي الناس عن الخروج ومن ثم صاح فيمن أراد الخروج علي عبد الملك بن مروان الحاكم الأموي : "أري ألا تقاتلوه – يقصد حاكم بني أمية – فإنها إن لم تكن عقوبة من الله ، فما أنتم برادي عقوبة الله بأسيافكم ، وإن يكن بلاء فأصبروا حتي يحكم الله وهو خير الحاكمين" ولكن الناس رفضوا قوله ومضوا إلي القتال حتي قتلوا جميعاً.

(٣٠) فان فلوتن : السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية ، ترجمه عن الفرنسية د. حسن إبراهيم حسن ، محمد زكي إبراهيم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : الطبعة الثانية ، ١٩٦٩ م،ص.

(٣١) وكان أن اشتكي رجل إلي عمر بن الخطاب من أحد عماله لضربه إياه مائة سوط عمر الرجل أن يقتص ممن ضربه ، (انظر المودودي : الخلافة والملك ، ص١١٤ ، انظر ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ٣/ ٢٢٠ ، ٢٢١. انظر أيضاً ابن كثير : انظر ابن كثير: البداية والنهاية ، ٨/ ٧١.

(٣٢) كان من أسباب خروج المعتزلة أن القاضي عبد الجبار راي أن معاوية مفتقد لشروط الإمامة ، مرتكب لأمور تستوجب فسقه . أهمها اغتصاب الخلافة بالقتل والقتال. ولم يكن هذا رأيه فقط بل أن شيوخ المعتزلة جميعا عدّ فسق معاوية ودولة بني أمية ، وإنما اختلفوا في تكفيره ، وقد ذهب البعض منهم في تشكيك إسلامه. (د. محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، ص٥٠١ ، عن القاضي عبد الجبار: المغني في أبواب التوحيد والعدل ، ٢٠/ ١٤٦. كما يذكر أن أبي الحسين البصري المعتزلي هو فجور بني أمية عدا عثمان وعمر بن عبد العزيز ومن تولي. (شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ، تحقيق إبراهيم أبو الفضل ، القاهرة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا وقد غذا رأي الحسن البصري (ت: ١١٠هـ) ما استنه أغلب أهل السنة ، واستمر علي موقفه من رفض الخروج علي الإمام الجائر ناهياً الناس عن الثورة حتي عهد يزيد بن عبد الملك بقوله : "أيها الناس إلزاموا رحالكم وكفوا أيديكم واتقوا الله مولاكم ولا يقتل بعضكم بعضاً..." (٣٦).

ولم يكن في رأيه هذا ميالاً إلي الدولة الأموية ، ومخالفاً لرأى من المعتزلة ، بل هو بهذا الرأي متفق تمام الاتفاق مع فرقة المعتزلة التي تشترط في الخروج التأكد من النصر* وذلك بتجيهز العدة والعتاد ، فكأنه برفضه للخروج يرفض الخروج غير المتكافئ بين الطرفين لا الخروج في ذاته.

وبالرغم من أن الحسن البصري قد أدان الأمويون بالقول* ، فإن الأمويين قد استفادوا من موقفه هذا استفادة عظيمة حيث أن أبعاده للناس عن القيام بالثورات كان لصالح معاوية دون أن يقصد ذلك(٣٧).

وكان أن زادت الأمور بتولية يزيد بن معاوية للخلافة ، إذ كان موفر الرغبة في اللهو والقنص والخمر والنساء والشعر ، وكانت ولايته ثلاث سنين وستة أشهر

---

(٣٦) محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ،مرجع سابق ، ص٥١٩.

* وموقف المعتزلة هنا علي النقيض تماماً من موقف الزيدية والتي ترى أنه يجوز الخروج لو اكتمل عدد مثل عدد أهل بدر ، ولم تنظر إلي قوة عددها ، ولا إلي النتائج المنطقية لهذا الخروج ، أما الخوارج فهي ترى أنه إذا اجتمع أي عدد من الأفراد – حتي لو ثلاثة أفراد فقط – فذلك كاف لإحداث ثورة ، وكلاهما – الخوارج والزيدية – لم تنظر إلي الخروج نظرة عملية كما فعلت المعتزلة التي ترى أنه لا بد من إعداد العدة للخروج حتي تتمكن من تحقيق النصر ، وتأتي بالإمام العادل بدل من الإمام الجائر.

* وقد خص معاوية بقوله : "أربع خصال كن في معاوية لو لم تكن فيه إلا واحدة لكانت موبقة وهم اجتراؤه علي هذه الأمة بالسيف حتي أخذ الأمر من غيره مشورة ، وفيهم بقايا الصحابة وذو الفضيلة ، واستخلافه بعده إبنه – وكان أن جاء مسلم بن عقبة ليأخذ البيعة ليزيد في مسجد رسول الله ، علي أن كل منهم عبد لأمير المؤمنين يزيد ، ولم يستثن من ذلك إلا الحسن بن علي والذي بايعه علي أنه أخوه وابن عمه – وادعاؤه زياداً ، وقتله حجراً واصحاب حجر (أنظر ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ٢٤٢/٣ ، أنظر أيضاً السيوطي ، تاريخ الخلفاء ، ص٧٩).

(٣٧) محمد عمارة : الإسلام وفلسفة الحكم ، ص٥١٩ ، انظر ابن كثير : البداية والنهاية ، ١٣٠/٨ ، انظر أيضاً السيوطي : تاريخ الخلفاء ، ص٧٩.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ففي السنة الأولي قتل الحسين بن علي ، وفي السنة الثانية نهب المدينة وأباحها ثلاثة أيام ، وفي السنة الثالثة غزا الكعبة[٣٨].

وقد استمر حكم بني أمية أكثر من تسعين عاماً (٤٠هـ - ١٣٢هـ) ساءت فيهم أحوال المسلمين ، بما فيهم آل بيت رسول الله صلي الله عليه وسلم ، إذ أصابتهم المحن والافتراءات من جراء هذا الحكم الغاشم ، فهذا هشام بن عبد الملك (ت: ١٢٦هـ) لم يكتف بتطاوله علي الرعية ، بل تطاول أيضاً علي آل البيت ، حيث اتهامه للإمام زيد (ت:١٢٢هـ) بوديعه لأمير الكوفة. إلا أن الأخير قد اعترف في مواجهة بينه وبين الإمام زيد أنه لم يودعه مالاً وأنه أجبر علي هذا القول[٣٩].

وبعد فشل هذه المحاولة ، حاول هشام بن عبد الملك أن يظهر آل البيت بمظهر الحريصين علي الدنيا ، المتنابذين من أجل المال ، ومن ثم أثار الخصومة بين زيد بن علي زين العابدين ، وبعض أبناء عمومته من أبناء الحسن بن علي رضي الله عنه ، ولم تنجح هذه المحاولة أيضاً ، لفطنه الإمام زيد إلي ما ابتغاه الخليفة ، ومن ثم تنازل عن حقه لأبناء عمومته[٤٠].

وهكذا يرمي هشام بن عبد الملك الإمام زيد بالسرقة مرة ، وأخري بالتكالب علي الدنيا ، وثالثة بنسبة* ، ولكن الإمام لم يكن ليعبأ بمثل هذه المقولات التي تخرج من فم هذا الكاذب ، حيث إن كل ما يعني الإمام وأتباعه هو التخلص من هذا الظلم الجاثم علي صدور المسلمين ، ولا سيما وأن الامة الإسلامية جميعها قد تجرعت سماً من واقعة الحرة ، وعانت الامرين من جراء هذه الواقعة وما جلبت عليهم ، من قتل أطفال وسبي نساء ، وتعذيب رجال مؤمنين ورمي أئمة مخلصين بالكذب والسرقة واتهمهم في نسبهم.

---

(٣٨) ابن الطقطقي : تاريخ الدول الإسلامية ، ص١٠٣. وانظر أيضاً عبد الفتاح فؤاد : الإمام الزيدي أحمد بن سليمان، مرجع سابق ، ص١٢٨.

(٣٩) لمزيد من الإطلاع انظر ابن الأثير : الكامل في التاريخ ، ٢٤٠/٤. ا. وانظر الطبري : تاريخ الطبري ، ٣٧١/٧ وما بعدها.

(٤٠) انظر ابن الأثير : الكامل ، ٢٤٠/٤ ، ٢٤١.

* ذكر ابن عساكر أن يزيد بن علي زين العابدين وفد علي هشام بن عبد الملك فرأي منه جفوة ، فكان ذلك سبب خروجه وطلبه للخلافة (تاريخ دمشق الكبير ، ١٧/٦).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فلم تكن محاورة هشام هي الدافع الأوحد الذي علي أساسه قامت ثورة الإمام زيد كما يدعي البعض بل أن فكرة الخروج كانت مختمرة في نفوس الثوار ، ودليلنا علي ذلك حث أهل الكوفة للإمام زيد علي الخروج ومبايعته إماماً لهم.

وقد حفظ لنا الطبري (٣١٠هـ) في تاريخه ملاحقه أهل الكوفة للإمام زيد وطلبهم للثورة علي حكم بني أميه الظالم[٤١]. وقد أبي الأمام في بادئ الأمر إلا أنه وافقهم بعد أن ألحوا في طلبهم قائلين تناشدك إلا ما رجعت ، ونحن نبذل أنفسنا دونك ونعطيك من الإيمان والمواثيق والعهود ما تثق به. فإنا نرجو أن تكون المنصور وأن يكون هذا الزمان ، الزمان الذي يهلك فيه بنو أمية. ولم يزالوا به حتي ردوه إلي الكوفة. فأقبلت الشيعة تبايعه[٤٢].

وعلي هذا ليس صحيحاً أذن أن يعد البعض خروج الإمام زيد علي هشام بن عبد الملك بسبب إيذائه له[٤٣] ، ولكن الإمام قد خرج لأن ملك الأمويين كان دائماً عنواناً للمخازي والفضائح في نظر الأتقياء ، وذلك لأنهم كانوا يضعون نصب أعينهم المصلحة الدنيوية للحكومة الإسلامية ويجعلونها في المحل الأول ، بينما رأي الإمام – ومن وافقه الرأي – تغليب المصلحة الدينية[٤٤].

ولنا دليل علي أن أئمة آل البيت ومنهم الإمام زيد لم يخرجوا علي الدولة الأموية والعباسية طمعاً في الخلافة ، بل للقضاء علي الظلم ، أنه لم يخرج احد من آل البيت علي الشيخين أبي بكر وعمر ، وذلك لما عرف عنهم من عدل في الحكم وحفاظاً علي الدين. ولو انتهج ملوك بني أميه هذا النهج القويم ما خرج عليهم أحد من الأئمة أو من الفرق.

---

(٤١) الزركلي : الإعلام ، ٥٩/٣ . انظر ابن الطقطقي : تاريخ الدول الإسلامية ، ص١٣٢ ، ١٣٣.

(٤٢) الطبري : تاريخ الطبري ، ٢٦١/٨.

(٤٣) علي حسن الخربوطللي : تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، دار المعارف بمصر ، د.ت ، ص ٢١٥ ، ينظر بن عساكر ، تاريخ دمشق الكبير ، ١٧/٦ ، ينظرا بن خلدون : المقدمة ، ٢٠٩/٣ ، ٢١٠.

(٤٤) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ، ص ٢١٢ وما بعدها.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ونخلص من هذا أن الإمام زيد (ت: ١٢٢هـ) ما كان ليخرج علي الخلفاء لأمور شخصية مهما بلغت درجة إيذائه ، ولكنه خرج حباً لله ورسوله ، دفعاً لمنكر وآمراً بمعروف.

يظهر ذلك من قوله "إنما ندعوكم إلي كتاب الله ليعمل به ، وإلي السنة أن يعمل بها ، وإلي البدع أن تطفأ ، وإلي الظلمة من بني أمية أن تخلع وتنفي ، فإن أجبتم سعدتم ، وأن ابيتم خسرتم ، ولست عليكم بوكيل[٤٥].

(٤٥) أبو سعيد نشوان الحميري : الحور العين، ت كمال مصطفى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ١٩٤٨، ص١٨٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحث الثاني

أنواع الخروج عندهم

بعد أن انتهينا من الحديث عن نشأة الزيديه ، وأسباب الخروج لديهم ، ننتقل إلي الحديث عن أنواع الخروج عندهم. حيث إن أهم ما يميز هذه الفرقة عن غيرها من الفرق هو مبدأ الخروج حتي أنه سار علماً لهم.

فهذا هو الشرط الأول الذي وضعه الإمام زيد لصحة تولية الإمام ، ومن ثم تعمقت هذه الفكرة لدي هذه الفرقة ، وتشعبت فيها الآراء ، إلا أنه يمكننا حصر نوعين من الخروج ، اختصت بفرقة الزيديه دون غيرها من الفرق الإسلامية.

وهذان النوعان كالآتي :

الأول : خروج الإمام للدعوي إلي نفسه.

الثاني: خروج إمامين في قطرين مختلفين يستجمعان شروط الإمامة وكل منهما واجب الطاعة.

ولنبدأ بخروج الإمام للدعوي إلي نفسه :

إذ يختلف تنصيب الإمام عند الزيديه عما اتفق عليه المسلمين من سبل لتنصيب الإمام. والذي ينحصر بين نص ووصيه كما ذهبت الشيعة الإمامية – ومن وافقهم الرأي – وعقد واختيار كما ذهبت جماهير المعتزلة والأشعرية والخوارج ، والصالحية من الزيديه.

ذلك لأن الزيديه لا تري الإمامة إلا بالدعوي ، وحاصل الدعوة عندهم ، أن يباين الظلمة من هو أهل للإمامة ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ، ويدعوا إلي نفسه أتباعه[٤٦].

([٤٦]أحمد صبحي : الزيديه، مرجع سابق ، ص٢٩٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن ثم فالزيديه تري أن الدعوي هي طريق الإمامة ، ولذا أبطلت القول بالعقد والاختيار وإن حصرت الاختيار في آل البيت من أولاد فاطمة – هذا وإن كانت الزيديه قد جعلت الخروج والدعوة طريقاً أو حد لتولي الإمامة ، فإنها لم تترك هذا الأمر عاماً ، بحيث يخرج للدعوي كل من تطوق نفسه لهذا المنصب. ولكنها قد وضعت بعضاً من القيود علي هذا الخارج بحيث أنها جعلت الإمامة تخص شخصاً ما أو أشخاصاً بعينهم لا تجوز في سواهم.

وإذا اشترط الزيديه في الخارج أن يكون علوياً ، فضلاً عن أنه من نسل فاطمة رضي الله عنها ، بمعني أن الداعي إلي الخلافة يكون من أبناء الحسن (ت: ٤١هـ) ، والحسين (ت: ٦١هـ) دون سواهم. وبذلك تخالف الكيسانية* الذين اشترطوا أن يكون الإمام علوياً فقط دون الاهتمام بكونه من أبناء فاطمة أو غيرها. كما خالفت الإمامية الذين يرون أن الإمامة في أولاد الحسين دون الحسن.

فجاء تسلسل الأئمة من علي إلي الحسن ثم الحسين ثم علي زين العابدين ، ثم لمحمد الباقر ، ثم اختلفوا بعد ذلك ما بين أثنا عشرية ، وإسماعيلية*(٤٧).

هذا عن تسلسل الإمام والذي تفردت به الزيدية عن باقي الفرق الإسلامية.

أما عن الصفات الشخصية لهذا الإمام فقد رأت الزيديه أنه إن كان الهدف من تنصيبه أن يحقق العدل ، ويحي السنن ، ويقضي علي البدع ، ويأمر بالمعروف

---

* هم أصحاب كيسان ، مولي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ، يعتقدون في محمد بن الحنفية اعتقاداً بالغاً من إحاطته بالعلوم كلها واقتباسه من السيدين الأسرار بجملتها ، من علم التأويل والباطن وعلم الآفاق والأنفس ، ويجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل ، حتي حملهم ذلك علي تأويل الأركان الشرعية من الصلاة ، والصيام والزكاة ، والحج وغيرها (الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٣٥/١).

* قالوا بأن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصاً عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم أختلفوا في موته في حال حياة أبيه ، فمنهم من قال لم يمت وإنما غاب وهو القائم ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهر لأن الأرض لا تخلو من إمام ، وأن موته تقية من خلفاء بني العباس ، فهو حي مستتر لا يظهر وسيظهر فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً ، ومنهم من وقف علي محمد بن إسماعيل ، وقال برجعته بعد غيبته. ومنهم من ساق الإمامة في المستوردين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم وهم الباطنية (انظر النوبختي : فرق الشيعة ، ص٦٨ ، وانظر الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٨٠/١).

(٤٧) أحمد صبحي : الزيدية، مرجع سابق ، ص١٥١.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وينهي عن المنكر فلا بد له ان يتحلي بالورع والتقوي ، وأن يكون عالماً بتفسير ما يرد عليه ، شجاعاً سخياً ، ورؤوفاً بالرعية ، ومتعطفا محسنا مساويا لهم بنفسه،مشاورا لهم فى أمره،غير مستأثر عليهم ،ولا حاكما بغير حكم الله فيهم،آخذا لها ممن وجبت عليه ، ووقعت بحكم الله فيه من قريب أو بعيد ، لا تأخذ في الله لومة لائم ، قائماً بحقه شاهراً سيفه ، رافعاً رأيته داعياً إلي ربه مجتهداً في دعوته ، مفرقاً للدعاة في البلاد، غير مقصر في تأليف العباد ، مخيفاً للظالمين ، مؤمناً للمؤمنين ، لا يأمن الفاسقين ولا يؤمنونه بل يطلبهم ويطلبونه ، قد باينهم وباينوه ، وناصبهم وناصبوه ، فهم له خائفون ، وعلي إهلاكه جاهدون ، يبغيهم الغوائل ، ويدعوا إلي جهادهم القبائل ، لا يروعه عن أمور الله ولا تمنعه عن الاجتهاد عليهم كثرة الأرجاف[٤٨].

وإن كانت هذه الشروط علي درجة كبيرة من الاهمية لدي الزيديه كصفات يتجلي بها من ينصب كإمام إلا أن أهم هذه الشروط والتي لا سبيل لوصول من يتحلي بالصفات السابقة إلي الإمامة إلا الخروج ، إذ لا بد للإمام أن يكون شاهراً سيفه يدعو إلي ربه حتي يصير إماماً.

إذ لا سبيل إلي القعود والتخلف ، ولكن "الخروج" والجهاد هو وسيلته الوحيدة في الوصول إلي هذا المنصب حتي لا يكون للغلبة والقهر مكان عند هذا الإمام. وقولهم هذا تأثراً واسترشاداً بقول الإمام علي : "وأمر بالمعروف تكن من أهله ، وأنكر المنكر بيدك ولسانك وباين من فعله بجهدك ، وجاهد في الله حق جهاده ، ولا تأخذك في الله لومة لائم[٤٩].

ولما كان خرج الإمام هو الطريق الأوحد حتي يصير الإمام إماماً ، فكان لا بد من استمرار هذا الخروج ، إذ لا تنتهي الثورة بموت الإمام ، ولكن إذا قضي الإمام

---

(٤٨) احمد صبحي : الزيديه ، ص ١٥٠.
(٤٩) ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة ، ٢٣/١٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يحل محله إمام آخر ممن يجد في نفسه الرغبة في هذا الأمر ، وتتوافر فيه ما سبق أن تناولنا من شروط.

نستشف ذلك من قول الإمام زيد : فحق علينا أهل البيت إذا قام الرجل منا يدعوا إلي كتاب الله وسنة نبيه ، وجاهد في ذلك ، فاستشهد ومضي ، أن يقوم آخر يتلوه ويدعوا إلي ما دعا إليه ، حجة الله عز وجل علي أهل كل زمان إلي أن تنقضي الدنيا وذلك لأن سل السيوف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب ما دام لا يمكن دفع المنكر ، فإمامة الحق لا يكون إلا بذلك(٥٠).

فهي إذن حركة استمرارية للجهاد ، لا تهدأ ولا تستكين ما دام هناك إمام جائر يسوس الناس بالظلم والقهر ، ولا يراعي الله في ولايته. وعلي هذا جاء رأي الإمام زيد "ليس الإمام من جلس في بيته وأرخي ستره وثبط عن الجهاد ، ولكن الإمام من جاهد في سبيل الله حق جهاده ودافع عن رعيته(٥١).

وبذلك تكون الزيديه قد ذهبت مذهباً لم يسبقها إليه أحد من الفرق الإسلامية من قبل بإشتراطها الخروج ، وإن كانت الخوارج قد رأت هي الأخري الخروج سبيلاً لإقامة العدل.

إلا ان البون شاسع بين فكره الخروج عند الخوارج والخروج عند الزيديه ، فالخوارج اثرت الخروج لتحقيق عدل أخطأت فيه ومن ثم خرجت علي إمام عادل - الإمام علي رضي الله عنه - واستمروا في ثوراتهم وغالوا فيها إلي الحد الذي رأوا أن دار مخالفيهم دار كفر ، وكفروا من خالفهم الرأي ومن لم يهاجر إليهم. في حين أن الزيديه رأت الخروج السبيل الأوحد لتحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، لكي يسود العدل ويحل محل الظلم الذي عاناه المسلمون من جراء حكم بني أميه الغاشم.

(٥٠) د. أحمد صبحي : الزيديه ، ص١٥٢.
(٥١) د. أحمد صبحي : الزيديه ، نفس الصفحة

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهي أرادت العدل وأصابته – وإن حظت ثوراتها ببعض الفشل – ودليلنا علي ذلك هو خروجهم المتكرر بالسيف علي ظلم بني أمية ، وامتناعهم عن الخروج بالقول في حق الشيخين لأنهما أقاما سنة الله وحكمه ، وهذا ما تسعي إليه الزيديه اتساقاً مع هدفهم ألا وهو تحقيق العدل من أجل العدل ذاته.

ومن هذا المنطق نقرر أن خروج الزيديه خروج حق علي إمام جائر هدفه إعلاء الدين ، وإحياء سنته ، والقضاء علي البدع التي استنها ملوك بني أمية. في حين أن خروج الخوارج كان علي إمام عادل هدفه أن قصدته أو لم تقصده إشعال الفتن ، والرمي بالتكفير والتشكيك في صدق المخلصين في دين الله.

خروج إمامين في قطرين مختلفين :

هذا هو الشرط الثاني الذي وضعته الزيديه للخروج وقد اختلف فيه القائلون بوجوب الإمامة ، فقال أهل السنة والجماعة لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان واجبي الطاعة وإنما تنعقد إمامه واحد ويكون الباقي تحت رايته.

وقالت الإثنا عشرية لا يجوز أن يكون في الوقت الواحد إمامان ناطقان ويصح أن يكون في الوقت الواحد إمامان أحدهما ناطق والآخر صامت. وزعموا أن الحسين بن علي كان صامتاً في وقت الحسن ثم نطق بعد موته.

كما زعم نوع من الكراميه أنه يجوز ذلك وأن علياً ومعاوية كان كل منهما إماماً ، وكان واجباً علي إتباع كل واحد منهما طاعة صاحبه وذلك علي خلاف السنة ، بينما ذكر قوم منهم أيضاً بأنه يجوز أن يكون في وقت واحد إمامان وأكثر [٥٢].

([٥٢]) هنري لاووست : نظريات شيخ الإسلام ابن تيميه ، ترجمة محمد عبد العظيم علي ، تقديم د. مصطفي حلمي : دار الأنصار ، عابدين ، القاهرة : ص٩٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولا ندري ما الأصل الذي اعتمد عليه الكرامية لهذا القول ، فإذا كان اعتمادهم علي المهادنة التي عقدت بين علي ومعاوية ، فذلك لا يضح لأن المهادئة التي تمت بين علي ومعاوية إنما كانت أثناء موسم الحج وأن علياً لم يعترف قط بإمامة معاوية(٥٢).

وعلي أي حال فالتشابه ظاهري والهدف مختلف بين الزيديه والكرامية حيث تري الأولي أن خروج إمامين من أجل إنهاك دولة الظلم وإسقاطها حتي إذا انهارت تنازل الثاني للأول.

وربما كان قولهم هذا ناتجاً عن صحة تبرير خروج محمد وأخيه إبراهيم من أبناء عبد الله بن الحسن ، وقد قتلا بسبب هذا بسبب هذا الخروج ، ومن هنا وانطلاقاً من النظرة التي يعلوها السمو لآل البيت وخشية تخطئه أحد أئمة آل البيت كان تجويزهم خروج إمامين في قطرين يستجمعان شروط الإمامة – ليبرروا خروج محمد*(ت: ١٤٥هـ) ، وإبراهيم (١٤٥هـ) ، وإلا ستختلف نظرتنا لخروج هذين الإمامين لأنه من الموافق للفطرة والعقل هو أن توحد الصفوف لمواجهة الخطر وليس العكس.

ولا سيما وأن قواد المعرفة تربطهما رابطة الأخوة فالأحري بهما أن يتوحدا من أجل نصرة المسلمين ، لا خروج كل منهما بمفرده ومحاولة تحقيق النصر – مع صعوبته بمثل هذه الطريقة – ليجئ بعد ذلك التناحر علي من سيكون الإمام – وذلك بعد أن نصب كل منهما إماماً ، وفقاً لما اشترطته الزيديه من خروج إمامين وتنصيب واحد – ومن الذي يتنازل ؟ أهو إذن خروج من أجل السلطة ؟ أم هو خروج لنصرة الحق وإقامة العدل.

---

(٥٢) أبو زهرة : الإمام زيد ، ص١٩٢.

* هو محمد عبد الله بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، ولد بالمدينة عام (١٠٠هـ) ، أخذ العلم عن أبيه كما أرسله أبوه مع أخيه إلي ابن طاووس المحدث قائلاً له : حدثهما لعل الله يريد أن ينفع بهما ، كان عالماً خطيباً زاهداً ورعاً ، اشترك مع الإمام زيد في حركته عام (١٢٢هـ) ، أشيع بين الناس أنه المهدي الذي بشر به النبي صلي الله عليه وسلم ، بقوله : لو بقي من الدنيا يوم لطول الله ذلك اليوم حتي يبعث فيه مهدينا وقائمنا اسمه كاسمي واسم أبيه كاسم أبي (د. أحمد صبحي : الزيديه ، ص٨٥). وقد فسر المغيرة بين سعيد العجلي ذلك بقوله "إن هذا محمد بن عبد الله" والنبي صلي الله عليه وسلم. (الأشعري: مقالات الإسلاميين ، ١/٧٠ ، الأسفرايني : التبصير في الدين ص٧٠ ، ٧٣).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

نخلص من ذلك أن فكرة تنصيب إمامين لم يكن لزيد وأصحابه السبق في القول بها إذ أن هذه الفكرة قد طرحت في اليوم الأول لوفاة الرسول صلي الله عليه وسلم – إلا أنها وئدت في مهدها – وذلك حينما قالت الأنصار منا أمير ومنكم أمير ، وقوبل هذا الرأي بموجة شديدة من الرفض والاستنكار ، انساق ورائه جل المسلمين لإدراكهم لخطورة ما يؤول إليه حال المسلمين حينما تكون السلطة لإمامين(٥١).

وبناء علي ذلك أجدني أتفق مع رأي أهل السنة والجماعة من انه يمتنع تنصيب إمامين في وقت واحد والدليل علي هذا ما حدث يوم السقيفة من قول الأنصار السابق ذكره ، إلا أن سيدنا أبا بكر قد حزم هذه الرغبة بقوله "الأئمة من قريش" ومن هنا أدركوا عدم شرعية إمامن في وقت واحد – وذلك اتفاقاً وحديث رسول الله صلي عليه وسلم : "الأئمة من قرش" وقوله : "الناس تبع لقريش" وقوله صلي الله عليه وسلم : "لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي من الناس إثنان"*.

وعلي هذا كان اتفاقنا مع الرأي السني في أن يكون هناك إمام عادل لجميع أمور المسلمين له الرئاسة العامة والكلمة المسموع والرأي الأخير في أمورهم ، وأن يكون له نواب في جميع الأقطار – أي حاكم أو أمير – وأن لا تتعارض إمامته وولايته لشئون المسلمين ومصالح الأقطار ، وألا تتعارض إمامته وولايته لشئون المسلمين مع هؤلاء النواب إذ هم تحت لوائه مقرين برأيه ، مطيعين لأوامره ، وذلك كان في عهد الخلفاء الراشدين إذ كان لكل خليفة عماله علي الأقاليم ، ما عدا عهد علي بن أبي طالب ، والذي خرج فيه معاوية والي الشام عن طاعته.

ولما كانت الزيدية هي أقرب الفرق الإسلامية ، كما يقول د. أحمد صبحي – ومن وافقه الرأي – إلي أهل السنة والجماعة. وكان إمامها الأول وعمالها الورع وفقيهها – الذي تتلمذ علي يده الكثير من الأئمة والفقهاء كالإمام أبو حنيفة

(٥١) أحمد بن يحي البلاذري : انساب الأشراف، ت محمد حميد الله ، دار المعارف د.ت ، ٥٧٩/١

* رواه أحمد بن حنبل في مسنده ، ١٢٩/٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

النعمان[٥٥] – الذي أمده بالمال والسلاح في ثورته ضد هشام – كما أن الإمام زيد لم يكن له نظير يقارن به بشهادة أئمة آل البيت والمسلمين الخلص ،فقد كانت هناك منازعات بين عبد الله بن الحسن وبين الإمام زيد إلا ان الأول يذكره بعد موته لابنه الحسين قائلاً : إن أدني بن علي الذي لم أر منا ولا غيرنا مثله[٥٦].

أكان والإمام حاله هكذا أن يعرض عن سنة رسول الله صلي الله عليه وسلم وعن سيرة الصحابة وياتي بمبدأ لم يقره أحد من السلف الصالح ، وعلي هذا نتساءل هل قال زيد بخروج إمامين في وقت واحد؟ أم قال به أئمة الزيديه فيما بعد؟

والحقيقة أن آراء المفكرين تختلف بهذا الصدد فيذهب د. علي سامي النشار إلي أن القول بخروج إمامين لم يصدر عن الإمام زيد ، بل وضعه الزيديه الذين تابعوا الإمامين محمد (ت: ١٤٦هـ) وإبراهيم (ت: ١٤٦هـ) ابن عبد الله بن الحسن في ثورتهما علي المنصور ، حين خرجا في دولة هذا الأخير وقتلاً.

إلا أن د. علي سامي النشار يذكر تفسيراً آخر بالرغم من أن يراه بعيد الاحتمال فيقول: "إلا إذا فسرنا الثورة علي الإمام الظالم ، فيجوز أن يقوم إمامان من أئمة آل البيت بالثورة علي الظلم ثم يسلم الأمر أحدهما للآخر ولكن هذا تخريج بعيد[٥٧].

وعلي هذا فالمرجح عندى أن هذا الأصل لم يصدر عن زيد اعتماداً علي قول الإمام زيد : "والله لوددت أن يدي مغلقة بالثريا فأقع علي الأرض أو حيث أقع فانقطع قطعة قطعة ، وأن أصلح بين أمة محمد ، والإصلاح لن يكون إلا باجتماعها علي رجل واحد[٥٨].

هذا وإن كان د. علي سامي النشار يحاول أن ينفي صدور مثل هذا القول عن الإمام زيد فإن د. أحمد صبحي يؤكد علي صدوره من الإمام زيد فيقول : أجاز

(٥٥) سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ١٥٩/٢
(٥٦) سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ١٦٠/٢.
(٥٧) سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ١٦٤/٢.
(٥٨) سامي النشار : نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، ١٥٨/٢ ،.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

زيد خروج إمامين في قطرين يتعذر وصول دعوة الاول إلي الثاني علي أن يجمع كل منهما شروط الإمامة ، وكأنه يؤكد صدور هذا عن الإمام زيد.

أما الشهرستاني : (ت: ٥٤٨هـ) في حديثه عن هذا الأمر نفي صدور هذا القول عن الإمام زيد ، ولكنه رجح أن يصدر عن أتباع زيد ممن عاصروا خروج الإمامين إبراهيم ومحمد ابناء عبد الله بن الحسن.

بمعني أن هذا التجويز لخروج إمامين لم يصدر عن الإمام زيد (ت : ١٢٢هـ) ، ولكنه صدر ممن عاصروا خروج الإمامين السابقان وبذلك يكون متفقاً مع الرأي الأول.

وأري أن الاحتمالين واردان ، فإن كان الإمام زيد صرح بهذا المبدأ وذلك لاتساع رقعة الدولة الإسلامية ، إذ امتدت من سمرقند إلي الأندلس وإلي جنوب فرنسا[٥٩]. وأن المصلحة تقتضي أن يكون هناك إمامان. إلا أنه لم يترك الإمامان يحكمان في أمور المسلمين ، وقد يتفقان أو يختلفان في بعض الأمور وتتعارض آراؤهما ، وذلك ضد مصلحة المسلمين ، وهذا ما يكرهه الإمام زيد إذ هو لا يريد تفسيم الدولة الإسلامية ولكن غرضه من ذلك أن تتعدد الثورات ، وأن تتباعد حتي تعجز السلطات الغاشمة القائمة عن مواجهة ثورتان معاً في نفس الوقت وذلك أدعي لانتصارها لذلك جاء قوله : "حتي إذا اتسعت الدولة واتسعت الرقعة إلي أن تقارب القطران فإن الأمر يكون لأسبقهما إلي الدعوة[٦٠].

وبهذا يكون الإمام زيد غير مختلف مع أهل السنة والجماعة فهو يري تنصيب إمام فقط طالما القطر واحد ، ولا يري تنصيب إمامان إلا في قطرين متباعدين يصعب وصول رأي الإمام الأول إلي البلاد التي تنصب عليها الإمام

(٥٩) أبو زهرة : الإمام زيد ، مرجع سابق، ١٩٢.
(٦٠) د. احمد صبحي : الزيديه ، مرجع سابق، ص٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الثاني ، إما الاختلاف بينه وبين أهل السنة فجاء في قوله بجواز خروج إمامين ، والتي لا تراه أهل السنة إلا في الحالات الضرورية فقط.

ويأتي سؤالنا هنا كيف يتم التفاضل بين إمامين من أئمة آل البيت ، وكل منهما يريد الخروج طلباً للإمامة ؟

في هذا يقول الهادي إلي الحق (ت: ٢٩٨هـ) : "إن تشابه الخارجان في العلم واختلفا في الورع فالإمامة لأورعهما ، وإن تشابها في الورع والعلم فالإمامة لأزهدهما في الدنيا ، فإن اشتبها في ذلك كله فالإمامة لأجلهما وأحسنهما خلقاً ، فإن اشتبها في ذلك كله اثنان ، ومع ذلك فالأبعاد الريب والاحتياط كانت الإمامة لأسنهما ، فإن استويا في السن فالإمامة لأحسنهما وجهاً ، فإن استويا في حسن الوجه فالإمامة لأفطنهما ، فإن استويا في السن فالإمامة لأحسنهما تعبيراً ، فإن استويا في ذلك كله فالإمامة لمن عقدت له أولاً ، لأنه لا يحق لصاحبه نقض بيعته المعقودة له بعد استحقاقه للعقد بكماله أولاً.

وأري أن المفاضلة بهذه الطريقة ستكون من الصعوبة بمكان ، إذ لا أمور موضوعية للفصل بين الإمامين بل هي مسائل معنوية يصعب الحكم فيها ، وعلي هذا لا يمكن أن يفاضل بينهما إلا الله سبحانه وتعالي. وإذ قلنا أنه ربما تنجح المفاضلة بين الإمامين – رغم صعوبتها – نتساءل من الحكم في هذه المفاضلة للحكم علي هذه الخصال جميعاً ؟ الرعية أم أهل الحل والعقد ، فإن كان كذلك فقد عاد الأمر إلي البيعة والاختيار؟ أم إن الأمر في هذه المفاضلة يعود إليهما - الإمامان-؟ وكيف ذلك؟

للإجابة علي هذه الأسئلة نذكر قول الإمام الحسن الأطروش* (ت: ٣٠٤هـ) والذي يري "أن استحقاق الإمامة عند الزيديه مقصور علي مذهب مخصوص وبيت

*هوأبو محمد الحسن ، ابن علي زين العابدين ولد عام (٢٣٠هـ) وقام بدعوته عام ٢٨٤هـ، لقب بالناصر لدين الله وعرف بالناصر الكبير أو الناصر للحق والأطروش لطرش أصابه حين ضربه بالسياط عامل الدولة العباسية بنيسابور وجرجان فوقع السوط في أذنه فأصابه بالطرش ، قد أخذ العلم عن أخيه المتحدث حسين بن علي ، كما اخذ العلم عن شيخ البصرة محمد بن منصور ، وعلي فقيه الكوفة الحسن بن يحي ، علي أحمد بن يحي ، ومحمد بن علي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مخصوص ، ولا يخفي حال الأفضل من اهل هذا البيت في أي زمان ، لان عدد من يصلح منهم للإمامة أقل من أن يقع اللبس فيه. إلا أنه يعود ليذكر أنه إذا التبس الأمر في اثنين لا يمكن الفصل بينهما في الفضل وبلغ أحدهما من الخفاء ما تعذر تميز أحدهما عن الآخر في مزايا الفضل والتي يعتد بها في الإمامة ،فإن الحق فيهما من سبق إلي الدعوة لنفسه والتزمت الجماعة بإتباعه ، فإن لم يعرف اسبقهما واختار كل واحد منهما أن تكون له الدعوي دون صاحبه لم يصلح أحد منهم للإمامة ، لأن ذلك يدل علي أن غرضهما طلب الملك دون القيام بإصلاح أمر الأمة[١١].

وإن كنت قد ذكرت منذ سطور أن الإمام الأطروش (ت: ٣٠٤هـ) قد ذكر لنا أسس لإزالة اللبس في تنصيب الإمامين إلا أنني وبعد أن عرضت رأيه ، وجدت أن فيه الشئ الكثير ظاهر ، اتخذ الخروج للدعوي إلي نفسه طريقاً أوحد لإعلان مبادئه وأحقيته في الإمامة كما أنه في خروجه قد اعلن مواجهة صريحة مع الإمام الباغي صاحب السلطة "إلا أن قول الناصر الأطروش (ت: ٣٠٤هـ) يذكر أنه إذا بلغ أحد من الخفاء ما تعذر تمييزه. ولا أدري ما هذا الخفاء الذي يقصده الإمام ؟ أهو تقيه؟ وكيف يلتزم بتقيه من هو خارج للدعوة – كإمام – وعرفه الأصحاب والأتباع ، فضلاً عن أن الزيديه خالفت الشيعة في القول بالتقية ولم تراها[١٢].

وإذا لم يكن لهذا الخفاء معني التقية ؟ فما معناه؟ أيكون الإمام قد دعا إلي نفسه وأجابه الناس وبايعوه وحارب الإمام الظالم وحقق النصر ثم اختبأ حتي لا يفاضلوا بينه وبين من خرج مثله وفي نفس موعد خروجه وقد بايعه الناس أيضاً.

والحقيقة أنني لا أدري ماذا قصد الإمام بكلمة الخفاء ولا أراها تعبيراً مناسباً في مثل هذه الحالة من الخروج. وقد اعتمدت في هذا القول إلي ما ذكره الإمام يحي

بن خلف وغيرهم ، فأصبح جامعاً لعلوم القرآن والكلام والفقه والحديث والأدب والأخبار (احمد صبحي : الزيديه ، ص١٩٠).

(١١) أحمد صبحي : الزيدية، مرجع سابق ، ص١٩٠.

(١٢) د. أحمد صبحي : الزيديه، مرجع سابق ، ص٢٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بن حمزه (ت: ٧٩٤هـ) فيما ذكر من أن حاصل الدعوة عند الزيديه أن يباين – يكاشف – الظلمة من هو أهل للإمامة ويأمر بالمعروف وينهي عن المنكر ، ويدعو إلي نفسه اتباعه[٦٣]. ولا أجد في المباينة ، والأمر بالمعروف والدعوة إلي المبايعة نوعاً من أنواع الخفاء.

وإذا كنا قد رجحنا القول بعقد الإمامة لإمام واحد فهذا لا يعني أنه ليس هناك من يصلح للإمامة إلا شخص واحد ، بل قد يكون هنالك الكثير ممن تصلح فيهم الإمامة – ولكن مصلحة المسلمين تقتضي إمام واحد – ودليلنا علي ذلك أن عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) رضى الله عنه ، قد ترك الأمر شوري في ستة أفراد ، وهذا يعني ان هؤلاء الستة توافرت فيهم صفات الإمام العادل ، إلا أن المبايعة قد تمت لواحد منهم.

وأخيراً فإنني أذكر أن القول بخروج إمامين يجعل أكثر من مدع حق الإمامة ومطالب لها ، وبذلك يكثر الأدعياء والطامعون ، ويكثر الصراع والتنازع بين الأقارب ، فقد ذكر لنا التاريخ أنه لم يخل قرن من صراع علي السلطة ، وكان من نتيجة هذا الصراع أن قتل الأخ أخاه وخرج الابن علي أبيه ، حتي أصبح تاريخ الزيديه سجلاً حافلاً بسفك الدماء وقطع الأرحام ، وما ذلك إلا لاستبعاد صاحب الحق في العقد : الأمة أو ممثلوها.

وهكذا فإن أن عصور التاريخ الزيدي كانت حافلة بالمطالبين والطامعين حتي آل الأمر كما هو حال معظم تاريخ المسلمين إلي مبدأ الغلبة دون أهلية أو رجوع إلي الأمة.

وبذلك كشف التاريخ عن تهافت مبدأ الدعوة كسبيل إلي تولي الإمامة[٦٤].

---

(٦٣) أحمد صبحي : الزيديه ، ص٢٩٣.
أنكرت الإمامية تجويز أن يكون هناك جماعة يصلحون للإمامة كما ذهب الجبائيان إلي أنه يقرع بينهم إذا استووا في الفضل ، كما ذهبت المعتزلة وأكثر الزيديه إلي أنه لا يصح إمامان في زمان ، وذهبت الكرامية وبعض الزيديه إلي أن يصح (أحمد صبحي : الزيديه ، ص٣٥٠).

(٦٤) أحمد صبحي : الزيدية ، ص٥٨٢.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الفصل الثالث

الخروج بين الخوارج والزيدية

من خلال دراستنا لفكرة الخروج عند الخوارج والزيدية نلاحظ ما بينهما من اتفاق في المبدأ حول الفكرة ذاتها وأنه لا بد للرعية من الخروج علي إمامها الجائر ، إلا أنه قد اختلف مسار كل من الفرقتين في الأخذ بهذا المبدأ فنجد الزيديه تقيد إمامها العادل – بأن يكون فاطمياً والذي سيخرج علي الإمام الجائر بقيود لا يحق له أن يتعداها. وهذه الشروط لا تقلل من عدد الأئمة فقط بل وتحد من حرية الرعية في اختيار الإمام.

وفي مقابل هذا أباحت الخوارج للرعية كل الحرية في أختيار إمامها ، حيث أقرت بمبدأ الشوري لاختيار من يتولي أمور المسلمين ويزود عنهم إمام أعدائهم.فقد أختلفت نظرت الخوارج للإمامة عن نظرة الفرق الإسلامية الأخري. حيث اتفق كل من أهل السنة والجماعة والشيعة وجمهور من المرجئة وبعض المعتزلة كما رأينا سابقاً علي أن الخلافة لا تكون إلا في قريش[٦٥] وفقاً لقوله صلي الله عليه وسلم "الأئمة من قريش. وانفردت الخوارج علي هؤلاء باستنكارها أن تكون الخلافة في قريش أصلاً. إذ يحفظ لنا الطبري (ت:٣١٠هـ) في تاريخه حجتهم في ذلك فيقول : إن الخوارج لا يروا أي ميزة تؤهل قريش لتوارث الخلافة أو الاستثناء بالإمامة دون سائر القبائل العربية الأخري. إذ أن الخلافة لا تخص بيناً من بيوت العرب[٦٦] ، فلا بيت أولي من بيت ولا قبيلة أولي من قبيلة*[٦٧].

---

(٦٥) أنظر ابن حزم : الفصل في الملل ، ١٥٦/٤.
(٦٦) أبو زهرة : الإمام زيد ، ص١٢٣.
* البخاري : صحيح البخاري ، الجزء الربع ، خطبه الوداع. بعد أن انتهت الدولة العباسية ولم تعد الخلافة في قريش منذ عصر المماليك ثم العثمانيين برر بعض المفكرين أن الحديث قد ورد علي سبل الأنساء لا التشريع.
(٦٧) ابو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٢٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وربما كان الدافع وراء هذا الرأي هو اعتقادهم بما نادي به الإسلام من مساواة بين الناس وبقول رسول الله صلي الله عليه وسلم : لا فضل لعربي علي أعجمي إلا بالتقوي".وعلي هذا ليس بغريباً ولا ببعيداً عن الواقع ما قاله فلهوزن عن الخوارج "إنها جاءت بديمقراطية في اختيار الخليفة لم يعدها المسلمون من قبل ،إذ لم يجترئ أحد من أهل القبلة قبل الخوارج أن يعلن صراحة أن الخليفة يختار من بين المسلمين سواء من قريش أو من خارج قريش[٦٨] حيث كانت النزاعات واختلاف الآراء حول أحقية الأنساب والأقارب في الخلافة ، أما ما نادت به الخوارج فهو جديد علي الأمة[٦٩].

وكنتيجة طبيعية لرأي الخوارج السابق نادت الخوارج بأن تعقد الخلافة لأفضل أبناء الأمة الإسلامية عن طريق الاختيار الحر المطلق من كل قيد أو شرط[٧٠].

فالخليفة لا يكون إلا بالانتخاب يقوم به عامة الناس لا فريق منهم[٧١] ومتي اختير الإمام وتمت البيعة له وجبت طاعته ، وكان رئيس للمسلمين ، ولا يصح له أن يتنازل ويقبل التحكيم[٧٢].

ومن ثم وضعت سمات مثالية لشخصية الإمام حيث رأت إن أحق الناس بالخلافة لا بد أن يكون أشدهم خشية لله ، واعظمهم طاعة له واقواهم استمساكاً بالدين وأتباعاً لأحكامه، يمكنه معاشرة الناس علي ما مثلوا له من العدل واجتناب الجور ، وهم وإن كانوا علي طرف النقيض مع الشيعة فكراً وعقيدة ومنهجاً فهم في رأيهم هذا قد اتفقوا مع الشيعة إلي حد كبير في مثالية الإمام ، ولا غرابة في ذلك فالخوارج بلا شك مخلصون لمبادئهم تحذوهم طاعة الله".

---

(٦٨) فلهوزن. الخوارج والشيعة ، ص١٤

(٦٩) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ، ص١٧٢. الخوارج عقيدة وفكرا وفلسفة ، عامر النجار: عالم الكتاب ، بيروت ، لبنان ١٩٨٦ ص٢٥

(٧٠) أبو زهرة : الإمام زيد ص١٢٣ ، انظر أيضاً أحمد أمين : ضحي الإسلام ، :مكتبة النهضة المصرية ، ط١٥، ١٩٩٤ ٣/٣٣٠

(٧١) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة ص١٧٢.

(٧٢) الشهرستاني : الملل والنحل ١/١٧٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وإن كانت النزعة الديمقراطية عند الخوارج قامت في مقابل الدعوة الإرستقراطية التي آمن بها الشيعة[٧٣] ، من القول بالنص والتعيين. فالخوارج تنكر النص علي الإمامة ، وتهاجم فكرة التعيين وتنادي بالشوري في اختيار الإمام ، ذلك لأن الخوارج قد حرصت علي تحقيق المساواة – وهو مبدأ إسلامي عام – ومن ثم رأت الخلافة لا تقتصر علي قريش[٧٤].

وأصلح الناس لها أحق بها[٧٥] ، قرشياً كان أو غير قرشي ، عربياً أو غير عربي[٧٦] ، حراً أو عبدا حبشياً او نبطياً[٧٧] ، فالجميع فيها سواء[٧٨] ، بل ذهبوا أكثر من ذلك فقالوا أنه لا يجوز أن تقتصر الخلافة علي قبيلة قريش ، وأنكروا عليها هذا الامتياز وهي القبيلة التي ينتمي إليها النبي صلي الله عليه وسلم وذهبوا إلي أن عبداً حبشياً لا يقل أهمية للخلافة ، واستعداداً لها عن سليل اعظم القبائل حسباً ونسباً[٧٩].

وهم في هذا علي النقيض من القائلين بانحصار الخلافة في بيت النبي صلي الله عليه وسلم ، وكذا خالفوا من قال أن الخليفة معين من قبل النبي وتلاقوا مع ما قاله بعض المعتزلة وشيخهم أبو علي الجبائي (ت: ٣٠٣هـ) إن الإمامة جائزة في غير قريش[٨٠].

---

(٧٣) عبد الرحمن بدوي : مقدمة كتاب الخوارج والشيعة لفلهوزن ، ص١٥.
(٧٤) انظر د. علي حسن الخربوطلي : تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي ، ص١٨٩ ، انظر فان فلوتن : السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات ، ص٧٠.
(٧٥) أبو زهرة : الإمام زيد ، ص١٢٣.
(٧٦) الأشعري : مقالات الإسلاميين ، ٢٠٣/١.
(٧٧) جولدتسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ، ص١٧٢ ، ١٧٣. انظر الشهرستاني : الملل والنحل، ١٧٣/١.
(٧٨) أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ١٢٣.
(٧٩) الشهرستاني : الملل والنحل ، ١٧٣/١. جولديستهر : العقيدة والشريعة في الإسلام، ١٧٢
(٨٠) ابن الجوزي : تلبيس إبليس ، ص٩٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بل استمراراً في ديموقراطية الخلافة وصلت الخوارج إلي المدي البعيد لها – سابقة لعصرها – حينما جعلت للمرآة* نصيباً من الإمامة حيث أجازت إمامة المرأة علي شئون المسلمين وأمورهم(٨١).

وعلي هذا خلصت الخوارج النية في تحقيق الديمقراطية بأن ساوت بين الرجل والمرآة في تولي المناصب وهذه دعوة طيبة للمساواة بين الرجل والمرآة سابقة لعصرها.

إلا ان هذه النزعة يشوبها المخالفة لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم : لا يفلح قوم سندوا أمرهم إلي أمرأة والعجيب حقاً أن الخوارج تلجأ إلي ظواهر الآيات ولا تعير الباطن ولا الأحاديث أدني اهتمام فهي ها هنا لا تأخذ بهذا ولا بظاهرة في حين أنهم يتشددوا لقوله تعالي : وقرن في بيوتكن*وأخذوها حجة علي السيدة عائشة رضي الله عنها في خروجها أثناء موقعة الجمل إذ عابوا عليها أن يكون لها دور في أمور المسلمين.

وهكذا نستطيع أن نقول أن الخوارج شانها شأن باقي الفرق الإسلامية تلجأ إلي ما يؤيد موقفها من الشريعة وتهمل ما يخالف رأيها.

وإذا كان موقف الخوارج من الخلافة بأنها شوري ، نجد الزيديه تنادي بالخصوصية بل بأخصها حيث حصرت* الخلافة في قريش ، ثم في بيت واحد من قريش ، ثم في أبناء علي وبالتخصيص أبنائه من فاطمة.

---

* فقد تولت الخلافة أمرأة تدعي غزالة بعد زوجها شبيب – ويقال ابنها – وقد نذرت غزالة أن تدخل مسجد الكوفة فتصلي ركعتين تقرأ فيهما سورتي البقرة وآل عمران إذا ما انتصرت علي الحجاج ، وقد تحقق ما نذرت ، وسخر أهل العراق من الحجاج وقالوا

هلا برزت إلي غزالة في الوغي بل كان قلبك في جناحي طائر

(ابن خلكان : وفيات الأعيان ، ١٦٤/٢).

(٨١) علي حسن الخربوطلي : تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي ، ص٣٣٣ ، انظر ابن خلكان وفيات الأعيان ، ١٦٤/٢ ،

*الأحزاب : ٣٣.

*لتبرير اشتراط الزيدية أن يكون علي رأس الخارجين إمام فاطمي أن كل الخارجين علي الدولة الأموية كالخوارج وعبد الله بن الزبير كانوا يطعنون في الإمام علي ، ولمنع هذا الطعن فيه اشترطت الزيديه أن يكون الإمام فاطمياً.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبذلك تكون الخلافة في نطاق ضيق ومحدود بل أن القول بأن الإمامة في أبناء فاطمة يعطي معني وراثياً للخلافة ومن هنا يمكننا أن نقول إن ما نادت به الزيديه تساوي مع ما خرجت من أجله – حيث قصرها علي نسل معين–.

فهي وإن خرجت علي بني أمية لأمور كثيرة ومنها أنها جعلت الحكم ملك وراثياً فقد فعلت الزيديه بهذا الرأي مثلهم ، وذلك يجعل الإمامة مقصورة علي البيت العلوي فقط فضلاً عن النسل الفاطمي.

إلا أن ما يبرئ ساحة الزيديه قولها بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ، وهي بهذا ارادت به أن تضفي الشرعية علي خلافة أبي بكر (ت: ١٣هـ). ولتصحيح الأفكار الغالية للشيعة من نص ووصيه والتي كان من تاثيرها أن أصبح أبا بكر الصديق (ت: ١٣هـ) وعمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) ، وعثمان بن عفان (ت:٣٥هـ) مغتصبين للخلافة عند الشيعة الإمامية.

وكان لا بد من تصحيح هذه الأفكار الهدامة المضلة ، والتي انتشرت بين الأفراد والجماعات انتشاراً سريعاً ، ولم يقف الأمر عند هذا بل تبلورت مذاهب وقامت فرق تنادي بهذه الأفكار وتدعوا لها.

ولما كان الإمام زيد (ت: ١٢٢هـ) هدفه إصلاح أمة محمد صلي الله عليه وسلم حتي أنه ليبذل حياته رخيصة ثمناً لهذا الإصلاح ، لذا فقد أخذ علي عاتقه تصحيح هذه الأفكار ، ومن ثم جاء قوله بجواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل ، وذلك لتبرير شرعية خلافة أبي بكر مع أفضلية علي[٨٢].

ويقول الزيديه هذا خذلان لأكثر الشيعة ، لأن في ذلك هدم لنظرية الوصاية التي يقوم علي أساسها المذهب الشيعي في مختلف تطوراته ، فضلاً عن ان الشيعة

([٨٢]) أحمد صبحي : الزيديه ، ص٧٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الإثني عشرية ترى أن إمامة المفضول مع وجود الأفضل قبيحة عقلاً ومعارضه لنص الكتاب[٨٣].

وكما رفضت الشيعة الإثنا عشرية القول بإمامة المفضول فإن متكلمي أهل السنة وفقهائهم لم يسلموا بذلك.

فقد رأي أبو الحسن الاشعري (ت: ٣٢٤هـ) أنه يجب أن يكون الإمام أفضل أهل زمانه في شروط الإمامة ولا تنعقد الإمامة لأحد مع وجود من هو أفضل منه فيها ،فإن عقدها قوم للمفضول كان المعقود له من الملوك دون الأئمة[٨٤].

ويتفق القاضي أبو يعلي بن الفراء مع أبو الحسن الأشعري في القول : "بأنه لا تجوز الإمامة للمفضول والأفضل قائماً ، ويستند في قوله إلي ما حدث في اجتماع سقيفة بني ساعدة.

من قول عمر بن الخطاب (ت: ٢٣هـ) لأبي عبيدة بن الجراح :أمدد يدك أبايع لك" وقول أبو عبيدة : تقول هذا وأبي بكر حاضر" اي أن أبا بكر هو الأكثر فضلاً فلا يجوز أن يكون غيره إماماً.

وإذا كان أبو يعلي بن الفراء قد أخذ من واقعة اجتماع السقيفة حجة يثبت بها صحة رأيه في إمامة الأفضل.

فإن ابن حزم (ت: ٤٥٦هـ) قد أخذ هذه الواقعة بعينها ليثبت عكس ما ذهب إليه أبي يعلي. حيث يقول بإمامة المفضول استناداً لقول أبي بكر للحاضرين في السقيفة : "قد رضيت لكم أحد الرجلين ، عمر وأبا عبيدة بن الجراح فبايعوا إيما شئتم وإن عدم اعتراض أحد من الصحابة علي قول أبي بكر يعتبر دليلاً علي ذلك[٨٥].

(٨٣) انظر الشيخ المفيد : أوائل المقالات في المذاهب المختارات : المفيد ، تقديم وتعليق فضل الله الزنجاني، مطبعة رضائي ، تبريز، ط٢ ، ١٣٧١هـ ، ص٩ ، ١٠.
(٨٤) البغدادي : أصول الدين ، ص٢٩٣ ، ٢٩٤.
(٨٥) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ٦/٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وعلي هذا فالاختلاف قائم بين القاضي أبو يعلي وابن حزم الأندلسي في القول بجواز إمامة المفضول أو عدم جوازه ، إلا أن القاضي أبي يعلي عاد ليلتقي مرة ثانية مع ابن حزم وأهل السنة في القول بأنه يجوز إقامة المفضول إذا تعذر إمامة الفاضل أو صعب. كأن يمنع من تنصيب الفاضل خوفاً من الفتنه ، أو الهرج والفساد وتعطيل الأحكام أو أن يكون الفاضل ليس عالماً بالسياسة وإن كان أكثر علماً وعبادة ، أو أن يكون به غفلة وكثير من السهو والنسيان ، أو أن يكون الفاضل ليس قرشياً(٨٦).

وبذلك يكون اتفاق أبي يعلي أيضاً مع بعض أهل السنة والذين عبر عن قولهم صراحة الإمام الجويني بقوله: والذي صار إليهم معظم أهل السنة أو يتعين للإمامة أفضل أهل العصر ،إلا أن يكون فيه نصبه هرج وهيجان وفتنه فيجوز تنصب المفضول(٨٧).

كما يدافع الإمام الجويني عن إمامه المفضول بحجة فحواها فإنه ليس هناك في الشرع ما يمنعها ويضرب لنا مثالاً علي ذلك لو تقدم المفضول في إمامة الصلاة لصحت.

وليس الشهرستاني (ت:٥٤٨هـ) ببعيد عن هؤلاء حيث أجاز إمامة المفضول والأفضل قائم ، فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا(٨٨).

نستنتج من كل هذا أن متكلمي أهل السنة والجماعة وفقهائهم لم يسلموا بجواز إمامة المفضول مستندين إلي أصل إسلامي من أصول الدين ، ولكنهم أجازوا ذلك أما تبريراً لسلطان الخلفاء ولخلع الصفة الشرعية علي خلافتهم ، وإما علي سبيل معارضتهم آراء خصومهم من الشيعة كما ذهبت المعتزلة – ما عدا النظام' والجاحظ

(٨٦) ابن حزم : الفصل في الملل والأهواء والنحل ، ٦/٥.
(٨٧) الإرشاد إلي قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ، ص٤٢٤ ، انظر نشوان الحميري : الحور العين ،ص١٥١.
(٨٨) الشهرستاني : الملل والنحل ، ٢٥١/١.
' يري النظام ومن دار في فلكه – أن الإمامة لأكرم الخلق وخيرهم عند الله ، واحتجوا بقوله "إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، فمن كان أتقي الناس لله ، وأكرمهم عند الله ، وأعلمهم بالله ،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إلي جواز إمامة المفضول اتفاقاً مع أهل السنة والجماعة والتي أجازت ذلك خوفاً من الثورة والغضب(٨٩).

وإذا كان مفكروا الفرق وفقهائها قد انقسموا بصدد إمامة المفضول مع بقاء الأفضل بين مؤيد للزيديه ومعارض لها فإن فرق الزيديه قد انقسمت علي نفسها واختلفت في هذا الأمر.

فنجد أن الجارودية من الزيدية قد زعمت أن النبي صلي الله عليه وسلم نص علي بن أبي طالب بالوصف* لا بالتسمية ، فكان هو الإمام من بعده ، وإن الناس ضلوا وكفروا بتركهم الإقتداء به بعد الرسول صلي الله عليه وسلم(٩٠) ، في حين أن السلمانية (الجريرية) والبترية يرون أن الإمامة تصلح في المفضول وإن كان الفاضل أفضل في كل حال ، ويثبتون إمامة الشيخين(٩١).

وكذا نجد الإمام الزيدي أحمد بن سليمان (ت: ٥٦٦هـ) يذهب إلي أنه لا يكون في الأمة من هو أفضل من الإمام ، وأن يكون الإمام جامعاً للخصال المحمودة ولا يكون في الأمة من هو أجمع منه للمحامد(٩٢).

يري د. أحمد فؤاد أن ما ذهب إليه الإمام أحمد بن سليمان من آراء حول إمامة الأفضل تعتبر إنحراف عن النهج الزيدي حيث أن الإمام زيد يجوز إمامة المفضول مع بقاء الأفضل.

وأعلمهم بطاعته ، كان لأولاهم بالإمامة ، والقيام في خلقه ، كائناً من كان منهم عربياً كان او أعجمياً. وقد استحسن صاحب الحور العين هذا الرأي ووجد أنه أقرب الوجوه إلي العدل ، وأبعدها عن المحاباه. (نشوان الحميري : ص١٥٣).

(٨٩) انظر البغدادي : أصول الدين ، ٢٩٣ ، وانظر نشوان الحميري : الحور العين ، ص١٥٣.

*ينقل لنا الجاحظ الوصف الذي تعين به الإمام عند علماء الزيديه فنقول "قالت علماء الزيديه وجدنا الفضل في العمل دون غيره ، ووجدنا الفعل كله علي أربعة أقسام : اولها القدم في الإسلام ، حيث لا رغبة ولا رهبة إلا من الله... ثم الزهد في الدنيا... ثم الفقه الذي يعرف الناس مصالح دنياهم ومراشد دينهم. ثم المشي بالسيف كفاحاً عن الإسلام (أنظر يحي هاشم حسن فرغلي : نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية هي عن الجاحظ الفصول المختارة ٢١٣/٢ وما بعدها).

(٩٠) الاشعري : مقالات الإسلاميين ، ١٤١/١. انظر الأيحي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٣. وانظر ابن خلدون : المقدمة ، ص١٩٧.

(٩١) الأشعري : مقالات الإسلاميين ١٤٣/١. وانظر أيضاً الأيحي : المواقف في علم الكلام ، ص٤٢٤.

(٩٢) عبد الفتاح أحمد فؤاد : الإمام الزيدي أحمد بن سلمان وآراؤه الكلامية ، ص١١٤.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا وإذا كان البعض يري أن تجويز إمامة المفضول عند مؤسس الزيدية مطلقة ، فإن البعض الآخر يري أن إمامة المفضول لدي الزيديه ليست قاعدة عامة وذلك حتي لا يسقط مبرر الخروج وإنما قيل بها لتبرير شرعية خلافة أبي بكر ، ومعالجته لمسألة الخلافة علي اعتبار أن علياً كان أفضل من أبي بكر ولكن الخلافة فوضت إلي الأخير لمصلحة المسلمين ولتصحيح قول الشيعة بأن الخلافة بالوراثة لا بالاختيار[٩٣] حيث أن النهج الزيدي هو إمامة الأفضل.

وبذلك يمكننا القول إن مؤسس الزيدية الأول، لا يعتبر الخلافة بالوراثة فقط، ولا بالأفضلية المطلقة ، بل ينادي بإمامة المفضول مع قيام الأفضل لتبرير شرعية خلافة الشيخين مستنداً إلي أنه لا يوجد حجة في القرآن ولا في السنة ولا في إجماع من أهل الحل والعقد ولا من صحة عقل ولا من قياس تمنع ذلك. هادفاً إلي تصحيح قول من قصر الخلافة علي البيت العلوي ، واعتبر أن خلافة غيرهم باطلة[٩٤].

ومع اخذنا وتقريرنا لكل هذه الاعتبارات التي اعتمد عليها كل من نادي بإمامة المفضول مع قيام الأفضل ، فإن هذا المبدأ أو تلك الاعتبارات اصبحت في ذمة التاريخ. حيث أن هذا المبدأ لم يحظ بالتطبيق إلا لدي الزيدية الأوائل كما رأينا أما الفرق المتأخرة وأئمتها فقد رفضوا هذا المبدأ ونادوا بإمامة الأفضل.

وهنا يأتي الاتفاق مع نادت به الخوارج ، حيث رفضوا القول بإمامة المفضول ، ورأت الفضل في الشجاعة والقدرة علي مواجهة العدو. فيذكر الأسفرايني: "إنه حين بايع الأزارقة قطري بن الفجاءة سموه أمير الموت ، ذلك لأنه يعد الأفضل حين يتقدمهم للجهاد" ، وبذلك قدم الخوارج الشجاعة علي العلم ، ذلك لأنهم في حروب مستمرة[٩٥].

---

(٩٣) احمد صبحي، الزيديه ص ٧٤.
(٩٤) أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص٦٢١ ، ٦٢٢.
(٩٥) احمد صبحي : الزيديه ، ص٤٢٩.

سجلة بحوث كلية الآداب

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا وإذا كان قول الزيدية بإمامة المفضول قد حظي بالتأييد من بعض أهل السنة وبعض الفرق الإسلامية. فإننا ننوه أن هذا المبدأ كان ناتجاً عن موقف معين وأنه تلاشي بانتهاء هذا الموقف*. في حين أن قول الخوارج بحرية الاختيار وإن لم يحظ بمثل هذا التأييد في ذلك الوقت قد استمر إلي يومنا هذا**، وقد اعتبره بعض المفكرين من الاتجاهات التي تحمد للخوارج.

بل أن ما نادت به الخوارج من الاختيار الحر بين المسلمين كسبيل لتنصيب الإمام فضلاً عن تفضيلها العبد علي الحر والأعجمي علي العربي ذلك حتي يسهل عليهم خلعه أو قتله إذا حاد عن طريق العدل يختلف تماماً مع ما أقرته الزيديه من أن الإمام يكون من البيت العلوي ، وبخاصة النسل الفاطمي ، فيذكر الإمام المرتضي بن الهادي إلي الحق: "إن هذا الأمر يجري في ولد النبي يقصد – الحسن والحسين – الصفوة بعد الصفوة. ولا يكون الصفوة إلا خير أهل زمانه وأكثرهم احتراماً وأشدهم تعبيراً وأطوعهم لله سبحانه وتعالي". وللتوفيق بين أن يكون الإمام فاطمياً وأن يكون من الصفوة الخارجين لم تحدد الزيديه شخص الإمام كما فعلت الإمامية ، بل أنها وسعت الدائرة حين جعلته حسنياً أو حسينياً ، ومن ثم تنقلت الإمامة بين أبناء الحسن وأبناء الحسين.

هذا وإذا كان قول الإمام الهادي يجعل من الإمامة شرفاً لا بد أن يحظي به من هم خير زمانهم ، فإننا نري الخوارج دون باقي الفرق الإسلامية ، لم يروا أن الخلافة شرف أو حق ، بل اعتبروا الخلافة واجب قبل أن تكون حقاً ، وعبأ قبل أن تكون امتيازاً[٩٦] ، وعلي هذا جاء بحث الزيديه عن الصفات التي يجب أن تتوفر فيمن يصير إماماً ، أما الخوارج فجاء بحثهم فيمن أولي بالخلافة ، ولعل ذلك جاء كنتيجة طبيعية لقولهم بأن كل مسلم له الحق أن يكون خليفة ما دام قادراً دون غيره علي القيام بأعبائها علي الوجه الأكمل.

*أعني بذلك أن هذا الرأي كان نتيجة لإقرار الإمام زيد بإمامة الشيخين وتبجيله واحترامه لهم فحاول أن يضفي الشرعية علي ولايتهما.

**وتعليلنا لهذا هو أن أوائل الزيدية كانوا يخاطبون العاطفة شأنهم شأن باقي الشيعة في حين أن مبدأ الخوارج يخاطب العقل ، وهنا يصدق القول : أن الشيعة التفت حول أشخاص بينما الخوارج التفت حول مبادئ (سهير القلماوي ، أدب الخوارج ، طالقاهرة ١٩٤٥، ص٦).

(٩٦) سهير القلماوي : أدب الخوارج ، ص٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن هنا رأي البعض أن اتجاه الخوارج في الإمامة هو الاتجاه الحديث الذي يؤيده كل مخلص لدينه[٧٧].

هذا وإذا كان حقاً أن ما نادت به الخوارج من ديمقراطية الإمامة من الأمور التي تحمد عليها. فإن هناك أموراً أخري كثيرة قد أساءت إليها ، ولم تستطيع الخوارج أنفسهم- أصحاب هذه الأفكار - أن يحافظوا عليها ويعملوا بها ولو لفترة زمنية محدودة.

فقول الخوارج "لا حكم إلا لله" وهو أول رأي أعلنوه في خروجهم علي الإمام علي ، واقترن ببدء حركتهم واصبح شعاراً مميزاً لهم ، كان بمثابة إعلان عن رفضهم لتحكيم الرجال ، ومن ثم رفضهم لأن يكون هناك إماماً. إلا أنهم سرعان ما تراجعوا عن هذا القول حين اصطدموا بصعوبة تنفيذه علي أرض الواقع ، ومن ثم نادي أحدهم : "ولو رجلاً منكم ، فإنه لا بد لكم من عماد وسناد ورابة تخفون بها وترجعون إليها". فولوا عليهم "عبد الله بن وهب الراسبي" ، وتخلوا عن نظريتهم الفوضوية التي ترفض وجود دولة ممثلة في الحاكم. وحق فيهم قول الإمام علي "كلمة حق أريد بها باطل ، نعم أنه لا حكم إلا لله ، ولكن لا بد للناس من إمام برأ كان أو فاجراً".

وكما لم تصمد بعض آراء الخوارج لبعدها عن الواقع أو لاستحالة تنفيذها ، انتهي العمل بقول الزيديه باقتصار الإمامة علي الفاطميين ، منذ زمن بعيد بل ولا نكون مجاوزين للحقيقة إذا قلنا أن العمل بهذا المبدأ قد انتهي قبل أن تنتهي الإمامة في اليمن[٧٨]. وذلك لما له من معناً وراثياً.

فيذكر د. أحمد صبحي : أن الوراثة لم تكن يوماً شرعاً مطلقاً عند الزيديه ، بل إن القول به جاء نتيجة لمبدأ الاستبعاد" بسبب القرابة[٧٩]. إلا أنه وبالرغم من

---

(٧٧) د. عبد الحليم محمود : التفكير الفلسفي في الإسلام ، ص٨١.

(٧٨) أحمد صبحي .الزيدية : ص٥٨٠.

(٧٩) ويأتي الاستبعاد من قول نسب إلي عمر بن الخطاب للعباس : "بأن قريشاً قد رأت ألا تجمع لبني هاشم النبوه والخلافة". إلا ان الشيعة قد رأت انه كانت صلة الدم مبرراً شرعياً لتولي الخلافة ، فإنها لا تكون أيضاً سبباً للاستبعاد منها.

(٧٩) أحمد صبحي : الزيدية ، ص٥٨٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تهاوي هذا المبدأ فقد استمر أئمة الزيدية في الحكم لما اكتسبوه من مكانة في قلوب أتباعهم بعلمهم وجهادهم ودينهم ، ومن ثم جاء صدق مقولة الإمام علي: بأنه من أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه". وبذلك لا يكون النسب وحده كافياً لكي يصير الإمام إماماً[١٠٠]. بل إن العمل وحب الناس مبرراً أقوي.

وقد تداعي ايضاً أئمة الزيدية بأن "الخروج" هو سبيل الدعوة وان كل من خرج داعياً إلي نفسه مستوفياً شروط الإمامة فقد وجبت علي الأمة طاعته.

وذلك لما له من معان القهر والغلبة ، فالناس هنا مغلوبة علي أمرها ، لا تملك من زمام أمرها شيئاً ، إذا أهدر حقها في اختيار من سيصير إمامها ووليها. وإذا كان قول الإمام محمد النفس الذكية (ت: ١٤٥هـ) بأن الإمام لا يخرج لغلبة أو لقوة ، ولا يفرض لنفسه علي الناس بوصفه من آل البيت ، وإنما يختاره الناس ويختارهم[١٠١] ، قد أعطي معنا بالمشاركة بين الإمام والرعية إلا أن معظم أئمة الزيدية نادوا بأنه إذا ظهر الإمام وانتصب للقيام بالأمر ، لزم جماعة المسلمين الذين بلغهم أمره ، أن يبادروا إلي طاعته ونصرته[١٠٢] . ومن ثم جاء القول بلزوم الطاعة مرة أخري.

وليس إهمال شأن الأمة في اختيار من يزود عنها وتلزمها طاعته هو ما يعيب الدعوة إلي الإمامة فقط ، بل إن هذا المبدأ كان سبباً في ظهور أكثر من مدع حق الإمامة ومطالب بها ، وبذلك كثر التنازع بين الأقارب ، حتي أن الابن قد خرج علي أبيه ، وقتل الأخ أخاه ، فأصبح تاريخ أئمة الزيدية سجلاً حافلاً بسفك الدماء وقطع الأرحام. ولهذا تهافت مبدأ الخروج للدعوة كسبيل أو حد إلي تولي الإمامة[١٠٣].

وأخيراً إذا ما نظرنا إلي فرقتي الخوارج والزيديه لنري مدي الصلة بينهما ، من حيث أخذ أي منهما بآراء الأخري وجدنا أن كل من الفرقتين قد نادت "بالخروج" تحقيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإن اختلف تحقيقه كما وكيفاً كما ذكرنا سابقاً إلا أن القول بالخارجية أو الخوارج قد لزم الفرقة الأولي بينما لم يطلق

(١٠٠) أحمد صبحي : الزيديه ، ص٥٨٠.
(١٠١) أحمد صبحي ، الزيدية ، ص٨٩.
(١٠٢) أحمد صبحي : الزيديه ، ص٢١٤.
(١٠٣) أحمد صبحي : الزيدية ، ص١٥٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

علي الزيدية مثل هذا اللقب ، ذلك يعود إلي الخوارج في خروجهم لم يفرقوا بين إمام حق وإمام ظالم*، بينما التزمت الثانية بالخروج علي أئمة الجور.

وكما لم تستطيع الخوارج أن تفرق بين أئمة العدل وأئمة الجور لم تستطيع أيضاً أن تفرق بين البغي والأمر بالمعروف ، إذ بدأت خروجها بقتل عبد الله بن خباب ، وكان والده من أصحاب رسول الله صلي الله عليه وسلم ، ولم يكن ذلك إلا لمخالفته آرائهم ومعتقداتهم. وبذلك بدأ الخوارج بسفك الدماء ومن ثم الاستعراض علي المسلمين. أما الزيدية فلم يستبيحوا قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق وإنما جاء خروجهم لأن حاكم طاغية يحل الحرام ويحرم الحلال ، ويؤمن الفاسقين ويتخذ لنفسه بطانة من المرائين ، بينما يخيف المؤمنين(١٠٤) ، فهو خروج لا يقصد منه إثارة الفتنة ، ولا الاستعراض وإنما الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ما دام لا يمكن دفع المنكر إلا بذلك.

وبالرغم من الاختلاف في تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قلباً وقالباً فقد تلازم القول بالهجرة مع الخروج عند كل منهما ، وفي ذلك اختلاف أيضاً. حيث أن الخوارج ربطت بين هجرتها وبين قوله تعالي : "ومن يخرج من بيته مهاجراً إلي الله ورسوله فقد وقع أجره علي الله".

وعلي هذا اعتبر الخوارج خروجهم هجرة في سبيل الله ، ومن ثم بدأ أميرهم عبد الله بن وهب الراسبي خطبته بقوله "اخرجوا بنا من القرية الظالم أهلها.. إلي بعض كور الجبال..."

*نقصد بذلك خروجهم علي الإمام علي بن أبن طالب وهو الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة ، إلا الخوارج لم تعتبر الإمام حق حين خرجوا عليه بل إنه في نظرهم قد كفر حين حكم الرجال – وقد لزمهم القول بالخوارج بداية بهذا الخروج ، وقد عرف الشهرستاني الخارجي بأنه كل من خرج علي الإمام الحق الذي اتفقت عليه الجماعة ، وبناء علي ذلك فالزيدية ليسوا بخوارج ولا خارجية . بل يمكننا أن نطلق عليهم دعاة.

(*) أحمد صبحي : الزيدية ، ص١٥٩.

النساء : ١٠٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبناء علي ذلك اعتبرت الخوارج دارها دار إيمان ، ودار مخالفيها دار كفر فجاء حكمها علي من لم يهاجر إليها بالكفر. وذلك بخلاف معني الهجرة عند الزيدية والتي تري أنها سنة نبينا عليه الصلاة والسلام ويجب الإقتداء به. وبهجرته من مكة إلي المدينة ، ولذا جاء قول الإمام يحي بن الحسين (ت:هـ) "إن من يهاجر من دار الظالمين ويلحق بدار المحقين يرزقه الله من الرزق الواسع ما يرغم أنف من ألجاه إلي الخروج عن وطنه" وكان نداء أئمة الزيدية بخروج المستضعفين في الأرض حتي لا يكونوا عوناً للظالمين في زراعة أو تجارة وكذا عوناً لهم علي المحقين من الأئمة العادلين دون تكفير لمن لا يستجيب للدعوة ويهاجر إليهم.

وبالرغم من اختلاف مفهوم الهجرة بين كل من الفرقتين ، فقد اتفقت كل منهما علي تكفير الحكام الجائرين حتي يحل قتالهم ، فكلنا يعلم أن الله قد توعد القاتل المتعمد لمؤمن بالخلود في النار ، ولما كان من نتائج الخروج علي الحكام أن يقتلوا فكان لا بد من إيجاد مبرر لهذا القتل ، ولم يكن ذلك إلا باستبعاد صفة الإسلام عنهم ، والحكم عليهم بالكفر باعتبارهم من مرتكبي الكبائر. وبالرغم من ذلك الاتفاق المبدئي فإنه انتهي أيضاً بالأختلاف بين الفرقتين ،إذ غالت الخوارج بتحقيق هذا المبدأ ولم تراه للحكام الجائرين فقط بل جعلته مبدأ عام علي كل المسلمين ، فكفرت الحكمين ومن رضي بالتحكيم ، ومن خالف آرائهما ، ومن لم يهاجر إليهم** في حين أن الزيديه قد سمت علي مثل هذه الأمور ولم تري إلا تكفير الحكام الظالمين وقتالهم.

وهكذا تقابلت عقائد الخوارج والزيدية من خروج وهجرة وتكفير الحكام. إلا أنها قد اختلفت منهجاً وتطبيقاً فيما عدا اتفاقهما علي جور ملوك بني أمية وبني العباس. والخروج عليهم وإذ بايع الخوارج الإمام زيد مع من بايعه من الفرق الأخري ، لقتال ملوك بني أمية ، وقد رثاه شاعر*الخوارج بعد قتله قائلاً

بابا حسين والأمور إلي مدي أولاد درزه أسلموك وطاردوا

** وقد ناقشهم الإمام علي رضي الله عنه في تعميمهم للأحكام قائلاً : إن أبيتم إلا أن تزعموا أني أخطأت ، وضللت فلم تضلون عامة أمة محمد صلي الله عليه وسلم ، وتخطئونهم بخطئ ، وتكفرونهم بذنوبي ، سيوفكم علي عواتقكم ، تضعونها موضع البرء والسقم. وتخلطون من أذنب بمن لا يذنب ، وقد لمتم أن رسول الله صلي الله عليه وسلم رجم الزاني المحصن ثم حمل عليه ثم ورثه أهله... (الشريف الرضي : نهج البلاغة ، ٧/٢ وانظر أبو زهرة : تاريخ المذاهب الإسلامية ، ص١٢٤.

*وهو حبيب بن جدره الهلالي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يابا حسين لو شراه عصابة علقتك كان لوردهم اصدار(١٠٠).

وكان من نتائج خروج الفرقتين أن ضعفت الدولة الأموية وقامت الدولة العباسية

وأضعف خروج الفرقتين علي بني أمية قوتها وسطوتها ومهد بل وساعد علي قيام الدولة العباسية. فقد كان خروجها سبباً في حرج الأمة الإسلامية جميعاً لم تخرج منه إلي الآن. إذ أن قولهما بالخروج قد أعطي للامة خيارين لا ثالث لهما.

أولهما: السمع والطاعة للحاكم براً كان أم فاجراً ولو غلب الأمر بالسيف ، إلا أن يكون كافراً كفراً بواحاً كما ذهب أهل السنة ومن دار في فلكهم وذلك لأن الفتنة بتحمل ظلمه أهون من الفتنة بالخروج عليه ، وعلي هذا أدين من يشق عصا الطاعة ويخرج عن الجماعة ، وتتابع حكم الغلبة والقهر انتظاراً لظهور إمام عادل.

الثاني: هو الخروج علي الإمام الجائر تحقيقا لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتحمل ما يتبع ذلك من فتنة وخراب(١٠٦).

ولم يتوصل مفكروا السياسة في الإسلام إلي صيغة ثالثة أو حلاً وسطاً بين القولين ولا نكون مغالين إذا قلنا أنه لم يفكر أحد في إيجاد حل يبعد المسلمين عن الفتنة والقتل وفي نفس الوقت يحد من سطوة الحاكم وظلمه. بل تعلقت الآمال طوال عصور التاريخ الإسلامي بأن يتولي الحكم إمام عدل ، ولكن التاريخ الإسلامي لم ينجب من الملوك الخلفاء الصالحين إلا الأقلين. وبسبيل إيجاد حل لهذه المشكلة يأتي قول د. أحمد صبحي : بأنه كان من الممكن أن تخرج الأمة الإسلامية من هذا المأزق بإنشاء هيئة سياسية تلتمس شرعيتها من مبدأ "الإجماع" الأصل الرابع للتشريع – كمصدر للإلزام الديني – ويكون بديلاً للديمقراطية في الفكر الغربي ، وأن يكون هناك هيئات سياسية ونظم متعلقة بأصول الحكم ، ولا يترك الحكم للخليفة وأهوائه فإن صلح صلحت الرعية وإن فسد فسدوا.

(١٠٥) نشوان الحميري : الحور العين ، ص١٨٧ ،
(١٠٦) أحمد صبحي : الزيديه ، ص٥٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وفي موضع آخر من نفس المصدر يذكر أنه من المفروض في النظام السياسي أن يقوم علي أمرين : هيئة أو مؤسسة سياسية ثم شخص الحاكم. ولكن السياسة في الإسلام سواء علي مستوي النظر أو العمل ظلت تدور حول شخص الحاكم. ولا عجب بعد ذلك أن رفعت الأيدي بالدعوة للحاكم بالصلاح ومن ثم فإن السلف* يقولون لو كان لنا دعوة مجابة لدعونا بها للسلطان فبصلاحه تنصلح الرعية(١٠٧).

ولم تكن الأمة الإسلامية هي الوحيدة التي تعرضت للمشكلات بسبب الخروج، بل أن الخارجين أنفسهم قد واجهتهم الكثير من المشكلات.فقد واجهت الخارجين مشكلة تحقيق المثل العليا التي خرجوا من أجلها وذلك بعد نجاح بعضهم في تأسيس دولة.

إذ سعي كل من الفرقتين الخوارج والزيدية إلي تنصيب إمام عادل يقيم الحق وينصف المظلوم ، إلا أنه لما تحقق للخوارج هذا الهدف الذي سعوا من أجله ، استبد الحكام بالرأي متعللين بأن الحاضر يري ما لا يراه الغائب ، فبدأ الصراع بين الفقهاء ورجال الحكم. ولم تمارس مبادئ العدل وقيم الإسلام إلي في عهد المؤسسين عيسي بن يزيد في دولة بني مدار ،وعبد الرحمن رستم في الدولة الرستمية. وكان من اتخذ أمراء بني رستم ألقاباً كالعباسيين مثل : المنتصر والمعتز بالله ، كما أقبلوا علي حياة البذخ واكتناز الأموال ، وبذلك تحول الأمر من إمامة قائمة علي البيعة والشوري إلي ملك وراثي(١٠٨).

ولم يكن حال الزيديه بخير من الخوارج إذا أن حكام الإدارية أصبحوا ملوكاً لا أصحاب دعوات ، وقد نسب إلي أحد أبناء إدريس الثاني وهو يحي أنه ارتكب المكفرات مما أثار البربر عليه(١٠٩).

*كالفضيل بن عياض ، وأحمد بن حنبل ، وغيرهم.

(١٠٧) انظر ابن تيميه : السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ، ص٢١٧.

(١٠٨) محمود إسماعيل : الخوارج في بلاد المغرب من مكتبة الحرية الحديثة القاهرة ١٩٨٦: ص١٠٩ ، إلي ص١٨٣بتصرف. وانظر أيضا د. أحمد مختار العبادي: في تاريخ العباسي والفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٢ ، ص٢٢٦.

(١٠٩) أحمد صبحي : الزيدية ، ص١١٩ ، انظر جولدتسيهر : الخوارج والشيعة ، ص٢١٢ ، انظر ابراهيم مدكور : في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه ، ص٦١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وأخيراً وبعد أن رأينا من تهاوي الأسس التي قامت عليها فكرة الخروج عند الخارجين ، ورأينا فشلهم في تحقيق المجتمع المثالي الذي بذلوا الأرواح رخيصة من أجل تحقيقه ، فإننا لا يمكننا أن نحكم بفشل مبدأ الخروج أو بنجاحه في مجتمع إسلامي تضاربت فيه الأحاديث بين الخروج علي الجائر الظالم وبين السمع والطاعة حتي وإن كان عبداً حبشياً. فكان أن اجتهدت كل من الفرقتين في تحقيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إذا أمرنا الله ورسوله بأن لا نسكت علي منكر وأن نأمر بالمعروف فأصابت من أصابت وأخفقت من أخفقت وفي سبيل ذلك تفردت كل من الفرقتين ببعض الأمور التي لم يطرحها أحد أحد من قبل في الفكر الإسلامي.

فقد انفرد الخوارج في القول بعموم الاستحقاق لمنصب الإمام لا بخصوصيته في قبيلة معينة (أهل السنة) أو في اسرة مخصوصة (الشيعة) فكانوا أول من عبر عن الحكم "الجمهوري" في[١١٠] الإسلام كما تفردوا في القول بأن لا ينصب الإمام مدي الحياة وربما كان ذلك جزءاً من الحل المقترح ، إلا أنه لم يلتفت إلي قولهم أحد من مفكري الإسلام.

أما الزيديه فقد تفردت بالقول إن الدعوة سبيلاً للامامة في حين أن الأمة

إليه أهل السنة ومن وافقهم الرأي. وإما أن يكون بالنص الإلهي كما ذهبت الشيعة الإمامية.

(١١٠) فان فلوتن : السيادة العربية والشيعة والإسرائليات ، ص٧٠.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر والمراجع

١. البخاري: صحيح البخاري ، الجزء الربع.
٢. ابراهيم مدكور: في الفلسفة الإسلامية منهج وتطبيقه.
٣. ابن أبي الحديد : شرح نهج البلاغة .
٤. ابن ابي الحديد: شرح نهج البلاغة ، تحقيق ابراهيم ابو الفضل ، القاهرة ١٩٦٧.
٥. ابن الأثير: الكامل في التاريخ.
٦. ابن الجوزي : تلبيس إبليس.
٧. ابن الطقطقي: تاريخ الدول الإسلامية.
٨. ابن النديم : الفهرست.
٩. ابن تيمية: السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية.
١٠. ابن تيمية: منهاج السنة النبوية.
١١. ابن حجر: تهذيب التهذيب دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٥هـ نسخة مصورة.
١٢. ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل.
١٣. ابن خلدون : المقدمة.
١٤. ابن خلكان : وفيات الأعيان،
١٥. ابن عساكر: تاريخ دمشق الكبير.
١٦. ابن كثير : البداية والنهاية.
١٧. أبو الأعلى المودودي : الخلافة والملك، ت احمد ادريس ، دار القلم ، الكويت، د.ت.
١٨. أبو بكر بن العربي: العواصم من القواصم، تحقيق محب الدين الخطيب،المطبعة السلفية، مصر، د.ت.
١٩. أبو زهرة: الأمام زيد حياته وعصره، اراؤه الفقهية، دار الفكر العربي، د.ت ،كذلك تاريخ المذاهب الإسلامية.
٢٠. أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية، دار الفكر العربي ، القاهرة ، د.ت.
٢١. ابو سعيد نشوان الحميري : الحور العين، ت كمال مصطفى ، مطبعة السعادة ، القاهرة ،١٩٤٨.
٢٢. أحمد أمين : ضحى الإسلام ،: مكتبة النهضة المصرية ، ط ١٥، ١٩٩٤ ٣/٣٣٠.
٢٣. أحمد بن يحي البلاذري : انساب الأشراف، ت محمد حميد الله ، دار المعارف د.ت ، ١/ ٥٧٩.
٢٤. أحمد صبحي : الزيدية ، الزهراء للإعلام العربي ، ط٢ ، ١٤٠٤.
٢٥. أحمد مختار العبادي: في تاريخ العباسي والفاطمي ، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٢.
٢٦. الأسفراييني: التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية عن فرق الهالكين، ت محمد زاهد الكوثري ، مكتبة نشر الثقافة اسلامية ط.١٩٦٠.
٢٧. الاشعري : مقالات الاسلاميين.
٢٨. الأيجي : المواقف في علم الكلام
٢٩. البغدادي: أصول الدين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣٠. البغدادي: الفرق بين الفرق.
٣١. الرازي: اعتقادات فرق المسلمين والمشركين، مراجعة وتحرير على سامي النشار ،مكتبة النهضة المصرية،١٩٣٨.
٣٢. الزركلي : الإعلام
٣٣. السيوطي : تاريخ الخلفاء.
٣٤. الشريف الرضي : نهج البلاغة.
٣٥. الشهرستاني: الملل والنحل، ت احمد فهمي ، دار السرور بيروت ، ط١٩٨٤.
٣٦. الشيخ المفيد: أوائل المقالات في المذاهب المختارات: المفيد، تقديم وتعليق فضل الله الزنجاني، مطبعة رضائي، تبريز، ط٢ ،١٣٧١هـ.
٣٧. الطبري : تاريخ الأمم والملوك، ت محمد ابو الفضل ، دار المعارف ، القاهرة ،ط٤ ،١٩٦٣.
٣٨. المبرد : الكامل.
٣٩. النوبختي : فرق الشيعة ،دار الأضواء ، بيروت ، لبنان ، د.ت.
٤٠. جولدتسيهر : العقيدة والشريعة في الإسلام ، تاريخ التطور العقدي والتشريعي في الديانة الإسلامية، ت محمد يوسف موسى وآخرين ،دار الكاتب المصري ، القاهرة ١٩٤٦.
٤١. سامي النشار: نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، دار المعارف ط٧.
٤٢. سهير القلماوي: أدب الخوارج ، ط القاهرة ١٩٤٥.
٤٣. عامر النجار : الخوارج عقيدة وفكرا وفلسفة ، عالم الكتاب ، بيروت ، لبنان ١٩٨٦.
٤٤. عبد الحليم محمود: التفكير الفلسفي في الإسلام.
٤٥. عبد الفتاح أحمد فؤاد: الإمام الزيدي أحمد بن سليمان، وأراؤه الكلامية، دار الدعوة للنشر والتوزيع، ١٩٨٧م.
٤٦. عبد القادر البحراوي ، الخوارج ، دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية ط ١٩٩٢.
٤٧. علي حسن الخربوطلي : تاريخ العراق في ظل الحكم الأموي، دار المعارف بمصر ، د.ت.
٤٨. فان فلوتن: السيادة العربية والشيعة والإسرائيليات في عهد بني أمية، ترجمه عن الفرنسية د. حسن إبراهيم حسن، محمد زكي إبراهيم ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة : الطبعة الثانية ، ١٩٦٩.
٤٩. كامل مصطفي الشيبي : الفكر الشيعي والنزعات الصوفية ، مكتبة النهضة ، بغداد ، د.ت.
٥٠. محمد بن اسحق ابن النديم: الفهرست، المطبعة الرحمانية، مصر: ١٩٤٨م.
٥١. محمد بن الطقطقي : تاريخ الدولة الإسلامية ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت : ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م.
٥٢. محمد جواد مغنية :الشيعة والحاكمون ، دار مكتبة الهلال ، د.ت.
٥٣. محمد حسين آل كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها ، صححها نور الدين مشرف ، مكتبة عرفان، بيروت.
٥٤. محمد عمارة: الإسلام وفلسفة الحكم، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، د.ت.
٥٥. محمود إسماعيل : الخوارج في بلاد المغرب، من مكتبة الحرية الحديثة. القاهرة ١٩٨٦.
٥٦. محمود مقديسي : نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ت علي الراوي ومحمد محفوظ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، ط١ ،١٩٨٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٥٧. هنري لاووست: نظريات شيخ الإسلام ابن تيميه، ترجمة محمد عبد العظيم علي، تقديم د. مصطفي حلمي : دار الأنصار، عابدين، القاهرة

٥٨. يحي هاشم حسن فرغلي : نشأة الآراء والمذاهب والفرق الكلامية هي عن الجاحظ الفصول المختارة.

٥٩. يوليوس فلهوزن: الخوارج والشيعة احزاب المعارضة السياسية الدينية في صدر الإسلام، ت عبدالرحمن بدوي، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط٢ ، ١٩٧٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

A summary of research out when Zaidi

The thought of going out on the ruling of the most thorny issues that thousand Muslim thinkers stay away from them so Agrabh We do not find one character at the thought of the Sunnis and the group calls to go out and argue that the unity of the group and the lack of incision stick obedience and so forth of arguments to .justify not engaged the that arena

What are the reasons for the difference Zaidi, the closest to the .Sunnis and the group says Juldtsér to exit

Tries to find the answer to this question and other questions that imposes itself like Maaogh similarities and differences ؟between the exit and the Zaidi Kharijites

Perhaps most important, inducing seen is what singled him out in the experiment Zaidi including distinguishes it from other teams and the other called it calls out over the centuries until the .present time

The researcher tried to shed light on the experience Zaidi out with it, including in respect of enjoining what is good and authored the hearts of Muslims and not to sow the seeds of .discord among Muslims

And that the primary goal is to change in order to reform and not hate and malice and destruction as does the Kharijites and their .followers old and new

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner